عام

التقريب بين المذاهب في الفكر الإسلامي الحديث

عزمي زكريا أبو العز

باحث مصري

قسم الدراسات الدينية

جميع الحقوق محفوظة © 2015

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved © 2015

Mominoun Without Borders

الملخص:

لا بد من دراسة "مسألة التقريب" دراسة علمية موضوعية توضح الرؤية وتبيّن الطريق، ليكون التقريب ـ إن أمكن ـ على بيّنة ومنهج واضح وسبيل راشد فإنّ دعوى عدم وجود خلاف إنما هي أمل يرجوه كل مسلم، ويستبشر بحصوله كل مؤمن، وهؤلاء الدعاة للتقريب يزفون لنا البشرى بأنه لا وجود للخلاف الأساسي أصلاً. ولذلك اتجهت لدراسة هذا الموضوع من أجل الكشف عن حقيقته. والسعي الجاد المبرمج لتضييق المسافة الخلافية القائمة بين المدارس الاجتهادية الإسلامية، التي تكونت في شكل قضايا ومسائل استنبطت أحكامها من مصادر تشريعية، وترعرعت خلال الحقبة التاريخية التالية لعهدَيْ صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين، وهي في حقيقة الأمر وواقع الحال ليست اختلافات بكل ما تحمله كلمة الاختلاف من مقاصد ومعان، استمدت وجودها من مفاهيم احتمالية اجتهادية، كانت لها مبرراتها الحياتية، مع التأكيد بأنها كانت اجتهادات ظنية في شكليات أمور الدين، ولذلك تم وصفها بأنها اختلافات رحمة، لمطابقة قوله صلى الله عليه وسلم: "اختلاف أمتي رحمة".

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد: فإنّ قضية التأليف بين فصائل الأمّة، والسعي في إصلاح ذات بينها وجمع شملها على الحق والهدى، ورأب صدعها، والتقريب بين فئاتها المتنازعة، من أعظم أصول الإسلام العظيمة، ومن أفضل أبواب الخير والجهاد في سبيل الله. والأمّة لم تؤت من ثغرة مثل ما أُتيت من جانب فرقتها وتنازعها، والصراع بينها، وقد كان الأعداء هم الذين يؤججون هذا الصراع، ويحصدون نتائجه، إذْ لم يستطع الأعداء أن يحققوا ما يريدون من تبديد الأمّة، وتشتيت شملها إلا بعد أن غرسوا مسائل الفتنة والخلاف بينها، وبعد أن أوجدوا أسباب الصراع والنزاع في صفوفها. وقد كانت محاولاتهم قديمة بدأت في عهد الدولة الإسلامية الأولى بمحاولة التفريق بين الأوس والخزرج بإثارة النعرات القومية، وبعث الأحقاد التاريخية. ولكن محاولاتهم باءت بالفشل؛ فما كان للأمّة أن تختلف وفيها رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولقد رأى الأعداء أنّ كيد الإسلام ـ كما يقول الإمام ابن حزم ـ على الحيلة أنجع؛ لأنهم راموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى، وفي كل ذلك يظهر الله سبحانه وتعالى الحق، فرأوا أنّ كيده عن طريق التخطيط والاحتيال والتآمر أجدى؛ فأظهر قوم منهم الإسلام، واستمالوا أهل التشيع بإظهار محبة أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشناع ظلم علي رضى الله عنه (في زعمهم) ثم سلكوا بهم مسالك شتى حتى أخرجوهم عن الإسلام[1]. فخرجت كثير من الطوائف التي تتسمى بالإسلام، ونادت بآراء وعقائد متعددة. وقد كان لظهور هذه الأفكار والعقائد والطوائف آثار بعيدة المدى في تفريق الأمّة، وإضعاف شأنها[2] رغم أنها لا تختلف في جوهر الدين الحنيف واختلافها فقط في الفروع، إلا أنّ أعداء الأمّة أجادوا توظيف هذه الاختلافات الفرعية بخلق الفتنة بين المذاهب المتعددة، وحقق الأعداء ما يريدون، وجنوا ثمرة تآمرهم ضد المسلمين. وكان أنكى صراع وأطول نزاع وأخطر اختلاف: ما حصل بين أهل السنة والشيعة، فقد شهد التاريخ أحداثاً دامية تمثلت في الصراع العنيف الذي دار بين الطائفتين، واستمر قائماً، يزداد أو يخف على اختلاف المراحل التاريخية، وإلى يومنا هذا يشتد الصراع ويزداد لهيبه، ولعل ما يحدث في العراق أقوى دليل على هذا الأمر، ويبدو أنّ الأعداء يريدون أن يستثمروا الخلاف بين أهل السنّة والشيعة بتوسيع نطاقه وتأجيج حدته ليحققوا مكاسب أكبر. ومن هنا تبرز قيمة هذا الموضوع، وهو: التقريب بين المذاهب الإسلامية.

---

[1] انظر "الفصل": (2/108 – 109).

[2] "مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام ابن تيمية: (13/227).

ولا شك أنّ الإسلام قد رسم للأمّة طريق وحدتها، قال تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)[3]، فهو اعتصام بحبل الله واجتماع على هدي الله، وما حصلت الفرقة إلا بالبعد عن هذا "المنهج". وقد بيّن القرآن الكريم المنهج الذي يلجأ إليه المسلمون عند التنازع والاختلاف، قال تعالى: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول)[4]، قال العلماء: إلى كتاب الله وإلى نبيه صلى الله عليه وسلم، فإن قبض فإلى سنته[5]

وفي هذا العصر قامت محاولات كثيرة للتقريب بين أهل السنّة والشيعة، كمحاولة جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة وغيرها. وهذه المحاولات مبنية على: (أنه لا خلاف بين أهل السنّة والشيعة في شيء من أصول الإيمان، أو أركان الإسلام أو ما عُلم من الدين بالضرورة)[6]؛ وإنما هو خلاف في بعض المسائل الفلسفية والآراء الكلامية التي لا صلة لها بأصول العقيدة[7]، أو لا خلاف بينهم أصلاً إلا في بعض مسائل الفروع[8]، والصراع والخلاف بينهما إنما صنعته الأوهام نتيجة العزلة الطويلة بين الطائفتين[9]، وأخذ العدو يؤيد هذا الخلاف ويؤججه، والواقع أنه لا اختلاف بين الطائفتين عند الدراسة والتحقيق. فالقطيعة بين المسلمين أوجدت حجباً كثيفة لا بدّ لرفعها من دعوة تنظم الجهود، ودعاة مخلصين يبذلون غاية الجهد لتعريف كل طائفة بما عند غيرها..[10]. وبناء على هذا "الحكم" - بأنه لا خلاف بين الفريقين ـ طالب الشيعة باعتبار مذهبهم مذهباً خامساً، وأصدر فضيلة الشيخ محمود شلتوت "فتواه" بجواز التعبد بالمذهب الجعفري، ونَشَر الشيعة في ديار السنّة بعض كتبهم الفقهية، ودعا بعض المنتسبين للسنّة برجوع السنّة إلى كتب الشيعة في الحديث كما يرجعون إلى صحيح البخاري وغيره من كتب السنّة، كما قام بعضهم بتحقيق بعض كتب الشيعة في ديار السنّة ونشرها.

وكان لا بدّ من دراسة "مسألة التقريب" دراسة علمية موضوعية توضح الرؤية وتبيّن الطريق ليكون التقريب ـ إن أمكن ـ على بيّنة ومنهج واضح وسبيل راشد. فإنّ دعوى عدم وجود خلاف إنما هي أمل يرجوه كل مسلم، ويستبشر بحصوله كل مؤمن، وهؤلاء الدعاة للتقريب يزفون لنا البشرى بأنه لا وجود للخلاف الأساسي أصلاً. ولذلك اتجهت لدراسة هذا الموضوع من أجل الكشف عن حقيقته.

---

[3] آل عمران: آية 103

[4] النساء: آية 59

[5] "التمهيد" لابن عبد البر: (264/4).

[6] دعوة التقريب من خلال رسالة الإسلام: العدد الخامس، ص 7

[7] انظر فتوى الشيخ محمود شلتوت، رسالة الإسلام، العدد الثاني، ص 11

[8] محمد حسين آل كاشف الغطاء "رسالة الإسلام" السنة الأولى، العدد الأول: (ص ص 22 – 23).

[9] مقدمة كتاب "الدعوة الإسلامية إلى وحدة أهل السنة والإمامية" لمحمد جواد مغنية (والكتاب للخنيزى).

[10] محمد تقي القمي في مقدمته لكتاب "بين السنة والشيعة" للدكتور سليمان دنيا.

وسوف نتناول هذا البحث من خلال العناصر التالية:

أولاً: مفاهيم أساسية لمصادر التقريب بين المذاهب الإسلامية.

ثانياً: طرق التقريب بين المذاهب عبر التاريخ.

ثالثاً: محاولات التقريب بين المذاهب.

رابعاً: أسس وأهمية التقريب بين المذاهب الاسلامية وفضله على الأمّة الإسلامية.

خامساً: أهداف التقريب بين المذاهب.

أولاً: مفاهيم أساسية لمصادر التقريب بين المذاهب الإسلامية

1- مفاهيم الدراسة (التقريب ـ المذاهب ـ الخلاف ـ الاختلاف).

2- مصادر التقريب بين المذاهب الإسلامية.

1- مفاهيم الدراسة (التقريب ـ المذاهب ـ الخلاف ـ الاختلاف).

ونعرض هنا بإيجاز تحديد مفاهيم بعض المصطلحات الأساس التي ستتضمنها الدراسة، باعتبارها مصطلحات تعبر عن المعاني الأساسية المتضمنة مقاصدَ محددة ومدلولاتٍ معينةً، وذات صلة خاصة بأهداف عملية التقريب التي هي موضوع الدراسة. وسيتم التركيز على تحديد دلالتها الاصطلاحية، بالقدر الذي يسمح بعدم تداخل مقاصدها ومدلولات معانيها بما يميزها عن غيرها، ويبعدها عن التداخل والاشتراك في معان غير مقصودة، كما يُعنى بتبيين مصادر التقريب وحقائقها الاصطلاحية واللغوية، وذلك على النحو التالي:

أ- مفهوم التقريب:

قَرب الشيء قُرباً وقرباناً: دنا منه، وقارب: اقتصد وترك المبالغة[11]، وتقارب تباعد، وهو أحد المعاني الاصطلاحية المقصودة في هذه الدراسة. كما أنّ المقصود بالتقريب هنا: العمل على تشخيص المسائل والقضايا المشتركة بين المذاهب، والمسائل المتفق عليها في مجال العقيدة والفقه، كما يقصد به السعي لإيجاد طرق وِفَاق بين المسائل الخلافية من منظور التقارب وحسن التفاهم، وبما يوضح الفروق بين المسائل الخلافية الفرعية، وبين المسائل الخلافية الأصولية، حتى لا تضيع الأصول في ترجمة الاختلافات الفرعية، مع العمل على التسلح بالدليل القاطع والبرهان الصحيح المستنبط من مصادر التشريع الإسلامي الصحيحة، دون تسرّع في الحكم على أهل القبلة بأي من الأحكام المفرّقة، كالتكفير أو التفسيق أو رمي المسلم بالشرك، أو اتهامه بالخروج عن جادة الإسلام، مع الالتزام بمبدأ التجرد عن التعصب المذهبي والابتعاد عن الطائفية الضيقة، وضرورة تحري الحقيقة الإسلامية، وبناء الأحكام على أسس الأدلة الصحيحة[12]. وعلى ذلك، فإنّ المفهوم العملي للتقريب في هذا الموضع لا يعني بأي حال: إلغاء المذاهب، أو إلغاء الاختلاف، كما لا يعني إدماج بعضها في بعض، أو الترجيح الكلي، وإنما يعني العمل على تكوين جوامع مشتركة والعمل بالدليل الصحيح بغرض المزيد من التلاحم والتكامل الوثيق والتفاهم العميق، وترك الغلو، وإزالة اللبس، ومحو الريب. وزيادة في الإيضاح فإنّ التقريب

---

(11) المعجم الوسيط: مادة "قرب".

(12) الدكتور محمد الدسوقي: منهج التقارب بين المذاهب الفقهية من أجل الوحدة الإسلامية، ضمن كتاب: على دروب التقريب وقائع ندوة كلية الدراسات والشريعة الإسلامية جامعة قطر، 1994م، ص 37

وسيلة لجمع الشمل ورأب الصدع، وتبادل حسن الظن والتقدير من أجل صيانة وحدة الأمّة الإسلامية[13]، وتحقيق هذا المفهوم للتقارب وجعله واقعاً عملياً بين المذاهب قد يكون بما يلي:

- إنّ أصول الإسلام التي لا اختلاف عليها بين المسلمين جميعاً والتي لا يكون المسلم مسلماً إلا إذا أيقن بها هي: الإيمان بالله رباً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً وبالقرآن الكريم كتاباً وبالكعبة قبلة وبيتاً محجوجاً، وبأركان الإسلام الخمسة المعروفة، وبكل ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وبأنه ليس بعد الإسلام دين ولا بعد رسوله نبي ولا رسول، وبأن كل ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم حق[14] وهذه الأمور المجمع عليها بين الأمّة تمثل جوهر الإسلام أو أساسياته، وكل من يؤمن بها فهو مسلم قد انعقدت بينه وبين سائر المسلمين في كل مكان أخوة في الله ورسوله مهما يكن المذهب الفقهي الذي ينتمي إليه، وهذه الأخوة يحرم معها أن يخذل مسلماً أو يعاديه أو يؤذيه أو ينحاز إلى من يعاديه أو يؤذيه.[15] وما دامت هذه القواعد هي المشترك الأساسي غير القابل للنقاش بين كافة المسلمين فإنّ على أتباع المذاهب أن ينتبهوا إلى أنّ كل من حافظ على تلك الأصول وأخذ نفسه بها فهو مسلم تجب مودته ومحبته ونصرته وتحرم معاداته أو الإساءة إليه، كما أنّ القواعد السابقة تعتبر تأكيداً مهماً لتحقيق مفهوم التقارب بين كافة المسلمين مهما اختلفت المذاهب.

- وإذا كان الإيمان بأنه لا اختلاف بيننا في الأصول يُعدّ البداية الصحيحة للتقريب، فإنّ الاختلاف في الفروع يجب أن يدرس دراسة علمية تتطلب الفهم الصحيح لأسباب هذا الاختلاف لجعل التقارب حقيقة على أرض الواقع. وينبغي أن نسلم بداية بأنّ دراسة الاختلافات الفقهية في القضايا الفرعية تحقق غايتها في التقريب إذا نهضت على عدة دعائم منها: التسليم بأنّ اجتهادات الفقهاء وآراءهم ليست شرعاً واجب الاتباع، وإنما هي فهم بشري لنصوص الشريعة وقواعدها العامة، ولهذا تحتمل الصواب والخطأ وليس لها صفة الثبات والخلود.[16] كما كان الهدف من اختلافات الفقهاء في القضايا الفرعية أسباب علمية تشهد للأئمة بالحرص البالغ على تحرى الحق والصوب، كما تشهد لهم بالعقلية الفاحصة والنظرة الثاقبة والفهم الواعي لأمور الدنيا والآخرة[17]. كما أنه من الضروري الاقتناع بأنّ أئمة الفقهاء لم يتعصبوا لآرائهم، ولم يدع واحد منهم أنّ اجتهاده هو الصواب وحده، ولذا كان كل منهم يحترم رأي غيره، ويطبقه وإن لم يكن قد قال به سداً لباب الاختلاف، وتأكيداً على أنّ كل الآراء يجب أن تلقى التقدير بدرجة سواء. وخلاصة القول: فإنه إذا قامت دراسة

---

[13] انظر معالم التقريب بين المذاهب الإسلامية للأستاذ محمد عبد الله محمد، ص 7، طبعة دار الهلال بالقاهرة.

[14] انظر: رسالة الإسلام، المجلد الخامس، ص 150

[15] انظر: عبد الغني الشرفي، خريطة التقريب بين السنة والشيعة فى المملكة العربية السعودية، دار العبيكان للنشر، الرياض، 1425هـ ص 26

[16] الدكتور محمد الدسوقي، المرجع السابق، ص 37

[17] رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية، وغاية الإنصاف في أسباب الاختلاف للدهلوي، وأسباب الاختلاف بين الفقهاء للشيخ علي الخفيف.

اختلافات الفقهاء على هذه الأسس فإنها قد تنتهي لا محالة إلى أنّ هذه الاختلافات لا تمثل عقبة في طريق التقارب، فهي آية من آيات الحرية الفكرية في الإسلام ومصدر من مصادر الثروة الفقهية التي تعتز بها الحضارة الإسلامية[18].

ب- مفهوم المذاهب:

المذاهب لغة: جمع مذهب، والمذهب من حيث معناه اللغوي يأتي بمعنى المعتقد، كما يأتي بمعنى الطريقة، ويأتي أيضاً بمعنى الأصل، وقد اشتقت كلمة مذهب من كلمة ذهب، ذهاباً، وذهوباً، ومذهباً في المسألة إلى كذا: رأى فيها ذلك الرأي. تمذهب بالمذهب بمعنى اتبعه. ويأتي تعريفه في المعنى الاصطلاحي بأنه: العمل الفكري المستند إلى الدليل الشرعي من الكتاب والسنّة والإجماع والقياس أو غيرها من الأدلة المبنية على قواعد وأصول أقرّها الفقهاء والعلماء، فيما ورد من مسائل العبادات وقضايا المعاملات، ودرسوها وقلبوها واستخلصوا منها ما رأوه صحيحاً وصالحاً للعمل به لأنفسهم، ولمن اقتنع بدليل اجتهادهم، وذلك ما ورّثوه للأجيال من بعدهم، كنوزاً ثمينة أغنت الفكر الإسلامي. والمقصود بالمذاهب الإسلامية: الطرق والمسالك التي التزم بها المقلِّدون بناء على مرجعية اجتهادات علماء الأمّة وفقهائها، الذين بلغوا من العلم مكانة عالية، أتاحت لمن عرفهم وتعلّم منهم اتباع آرائهم الظنية، والأخذ والاستدلال باجتهاداتهم الفقهية، ولذلك سماها البعض مدارس إسلامية، وتسمى بالمذاهب الفقهية، لصلتها بأحكام المسائل والقضايا الفروعية وتشريعاتها[19].

ج- مفهوم الخلاف والاختلاف:

لما كان الخلاف والاختلاف من المصطلحات الأساسية في هذه الدراسة فإنّ التعرض لمفهومهما من الأهمية بمكان، فالخلاف لغة المضادة وعدم الاتفاق[20]. وتباينت آراء اللغويين وأصحاب المصطلح في المراد باللفظتين هل هو الترادف أو المغايرة، وعلى القول إنّ الخلاف والاختلاف بمعنى التضاد وعدم التوافق يتعذر إطلاقهما على ما بين أئمة المسلمين وعلمائهم من تنوع في الاجتهاد قائم على أصول مشتركة، ولذا فالأولى إطلاق الاختلاف بين الفقهاء على هذا التنوع والتعدد في الاجتهادات الفقهية والآراء الظنية التي استنبطها أئمة المذاهب والمجتهدون من مصادر التشريع. وإلى هذا ذهب بعض العلماء المتأخرين ومنهم التهانوي الذي قال: "الاختلاف ما استعمل في قول بني على دليل، والخلاف ما وقع في ما لا دليل عليه"[21]. ويقول الكفوي إنّ

---

[18] انظر: توصيات ندوة التقارب بين المذاهب الإسلامية التي عقدت في مدينة الرباط في الفترة من 16 إلى 18-9-1991م.

[19] دكتور عبد الله هلال، أصل مسألة التقريب، مقال منشور بمجلة جامعة الاسكندرية، 2007م، ص 188

[20] اللسان: مادة "خلف".

[21] كشاف اصطلاحات الفنون، 2/220

"الاختلاف هو أن يكون الطريق مختلفاً والمقصود واحداً وهو من آثار الرحمة، والخلاف هو أن يكون كلاهما مختلفاً"[22]. إنّ هناك فرقاً دقيقاً بين الخلاف والاختلاف، على الرغم من غلبة الترادف بين المصطلحين عند أكثر العلماء، ففي الذكر الحكيم نلاحظ أنّ الاختلاف قد يرد بمعنيين اثنين أحدهما التنوع (يعنى غير الخلاف) والآخر الاضطراب، فمن باب التنوع نقرأ قوله تعالى: (ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم)[23]. والحديث مبسوط في الفروق بين مصطلحي الخلاف والاختلاف[24]، وهناك من يميل إلى هذا المصطلح أو ذاك، ولكن الذي يمكن أن يكون مناسباً في هذا المجال هو إطلاق لفظ الاختلاف على ما جرى بين الأئمة من تنوع في الآراء تخفيفاً من صيغة التعارض التي تعكسها عبارة "المخالفة"، وتغليباً للتعدد والإثراء المفهومين من عبارة الاختلاف على ما عداه من التناقض والتضاد.

2- مصادر التقريب بين المذاهب الإسلامية:

ونعرض باختصار المقصود من هذا المبحث. ففيما يخص المصادر جمع مصدر: وحقيقتها الاصطلاحية واللغوية أنها المرجع الأساس الذي يمكن الرجوع إليه والنظر فيه لتحصيل الحكم الشرعي، واستنباطه منه إجمالاً، مع مراعاة ما عساه أن يرد في بعضها من اختلاف. وقد وصلت المصادر التشريعية، حتى عصرنا الحالي، لدى الفقهاء والعلماء، إلى اثني عشر مصدراً، أما في العهد الأول للإسلام في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي عهد صحابته الراشدين، فليس إلا كتاب الله الكريم، وسنة رسوله الأمين صلى الله عليه وسلم، حيث كانوا يتلقون الأحكام الشرعية، والقوانين التي تنظم شؤون مجتمعهم وعباداتهم، مباشرة من كتاب الله، ومن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره، دون وسيط أو وسيلة بينهم وبين الرسول المبلغ بالرسالة والداعي إلى الهدى. كما كانوا جميعاً بعد انتقاله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى، يرجعون فيما خفي أو لم يصلهم دليله، إلى كتاب الله وإلى السنة النبوية وإلى الفقهاء من صحابته الكرام، الذين حفظوا كتاب الله، والتمسوا سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، أو إلى الشبيه والنظير والقواعد التي استخرجوها. وكان من الأمور الطبيعية مع توالي الزمان وتغيّر الأحوال، وانتشار رقعته، أن يتطور المجتمع الإسلامي، وتتسع مسائل حياته المدنية، وأن تبرز على الساحة الإسلامية أمور ومشاكل عديدة، وتحدث أحداث ووقائع مستجدة، في شتى مجالات الحياة الإسلامية، وهي في الوقت نفسه تحتاج إلى

[22] أبو البقاء الكفوي: الكليات، القسم الأول، 80-77

[23] سورة الروم، الآية 22

[24] دكتور أحمد بن محمد البوشيخي: الخلاف الفقهي: دراسة في المفهوم والأسباب والآداب، ص 5 وما بعدها.

بيان حكم الإسلام فيها، واعتماد الحكم الشرعي الذي يقرها، في منطوق حكمٍ له مرجعيتُه الإسلامية لمواجهة مستجدات الحياة بروح الحضارة الإسلامية. وقد قسمت الأدلة بحسب اعتبارات أصولها إلى أقسام منها:

أولاً - من ناحية النقل والعقل: فإنها تنقسم إلى:

1- أدلة نقلية: وهي التي يكون أساسها النقل، وليس للمجتهد دخلٌ في تكوّنها أو إيجادها، وهي: الكتاب، والسنّة النبوية، ويلحق بهما ما ثبت عليه إجماع الصحابة، وما يثبت فيه إجماع السلف الصالح، وشرع من قبلنا.

2- أدلة عقلية: وهي الأدلة المعتمدة على الرأي والاجتهاد، والتي يكون للمجتهد فيها دخل من حيث تكوينها ووجودها، وذلك كالقياس، والمصالح المرسلة، والاستحسان، والعرف، وسد الذرائع، والاستصحاب، والعقل، وهذا التقسيم باعتبار أصول الأدلة. وفي واقع الحال، فإن كل واحد من النوعين مفتقر إلى الآخر، لأن الاستدلال بالمنقولات، لا بد فيه من النظر والاجتهاد لفقه النص وبيان المراد منه، كما أنّ الرأي والاجتهاد لا يعتبر مصدراً تشريعياً إلا إذا كان مستنداً إلى أحد مصادر النقض، ومستمداً شرعيته ومصداقيته ووجوده منه.

ثانياً - تنقسم من ناحية الاتفاق عليها من عدمه، إلى قسمين:

1- أدلة متفق عليها، وهي: الكتاب، والسنّة النبوية الصحيحة.

2- أدلة مختلف فيها، وفي الاستدلال بحجيتها، وهي ما عدا ذلك من الأدلة.

وبتعدّد مصادر التشريع تعدّدت المدارس الفقهية، وهي على الوجه الأصح ليست إلا مدرستين: مدرسة النص، ومدرسة القياس والرأي، ثم تعاقب بعد ذلك التوسُّعُ في المدارس، وسُمّيت أخيراً المذاهب، كما يقول الفقهاء والمجتهدون والمفكرون، وفي إطار ذلك التعدد ظهرت مذاهب فقهية أخرى، برز فيها أئمة مجتهدون كبار، كانوا رموز علم وهداية ودراية. وجميع هذه المدارس أو المذاهب قد تمحورت حول قواعد استخرجت من نصوص التشريع، اختارها كلُّ مذهب لنفسه مع ما توافق مع فهمه لها، وقد يشاركه في بعض منها غيره من المذاهب الأخرى، لذلك تجد في مؤلفات وكتب الفقه ما سُمِّيَ بالمسائل التي وضعها كل مذهب حسب قواعده وأصوله. ووفقاً للقواعد المتفق عليها لدى فقهاء المذاهب الإسلامية، فإنّ مصادر التشريع الإسلامي الاجتهادية والعقلية لا تصلح أن يؤخذ بها إلا إذا وجد لمسألتها دليل من الكتاب الكريم أو السنة النبوية المطهرة، ولكل نوع من المصادر الأخرى لدى الفقهاء وأئمة العلم والاجتهاد شروط للأخذ به، ولاعتباره مصدراً. ومن ذلك يتبين أنّ مصادر التقريب بين المذاهب ترتكز في الأساس على الفهم الدقيق والسليم لأصول مسائل الأحكام، وصحة أدلة

الفتاوى الشرعية. وإذا كان الاختلاف المذهبي قد تطور بتطور الفهم وتعدد بتعدد القضايا والمسائل، فإنه في الأساس يعتبر اختلاف "رأي علمي بين المذاهب وليس اختلافاً عملياً بين المسلمين"[25]. ولذلك لا يصح أن يكون سبباً للفرقة والتباعد بين أبناء الأمّة الإسلامية الواحدة. وعلاجه واكتشاف أبعاده يكمنان في ميادين الحوار والبحث العلمي، ويتمّان بالعودة إلى مصادر التشريع الأساس، وبما يتوافق مع روح الإسلام من حيث الرخص والعزائم، وبما يجمع كلمة المسلمين على السواء، التزاماً بهدي المصطفى صلى الله عليه وسلم، وتمسكاً بآدابه الشريفة، في الحوار وتبادل الرأي وقبول نصح العلماء، مع العمل على فتح باب الاجتهاد الفردي والجماعي، وفق أسس الفقه الإسلامي وأصوله ومصطلحاته، مع عدم الإنكار أو الجحود لما ثبتت صحة دليله، ولن يتأتَّى ذلك إلا بالبحث والعلم والتتبع، مع التحلي بروح التسامح الإسلامي، ونبذ التعصب المقيت، ليمارس الفقهاء عملهم العلمي في ميادين التقريب، بكل مصداقية وجدية وبروح إسلامية، وليتمكنوا في عصرنا هذا، وفيما بعده، من أن يجددوا العمل بالأصول الاستنباطية، وأن يعيدوا للمسلمين حرية العمل المذهبي، والإطلاقة الفكرية، وقد ارتوَوْا من مصادر التشريع، واستفادوا من سماحة الدين الإسلامى الحنيف، بما لا يتعارض أو يحيد عن النص القطعي ودون تعصب لرأي واحد، أو ميل إلى مذهب معَيَّن.

ومن منطلق التقريب الذي تسعى إليه هذه الدراسة، وفي إطار ضوابطها ومقاصدها، فإنّ التعمق في فهم أصول الاختلافات وأسبابها التاريخية والسياسية ومكوّناتها الصحيحة، يعدُّ من أهمّ مصادر التقريب، في كل مراحل الحوار، وعلى أسس من السموّ بروح البحث العلمي والتحلّي بالتسامح، والاهتداء بنور الإيمان، والاقتناع بما تسفر عنه الدراسات المجردة عن الأسباب والنوازع، والتسليم بمصدرية الدليل القطعي، وصحة مصادر التشريع، والمستخرجات منها، كونها القادرة والمؤهلة إسلامياً لحل كل المشكلات العالقة بين أبناء الأمّة الواحدة، سواء أكانت سياسية، أم مذهبية، أم اجتماعية، أم اقتصادية.

ثانياً: طرق التقريب بين المذاهب عبر التاريخ

- طرق التقريب:

1- لا سبيل إلى رفع الخلاف وتحقيق التقارب والروافض مصرون على شذوذهم عن جماعة المسلمين، لا نملك الوصول معهم إلى نتيجة في حوار أو مناظرة أو مؤتمرات للمباحثة، لاختلافنا معهم في أصول العقائد والأحكام. فعلى هذا لا ينبغي مناظرتهم أو مكالمتهم أو تدارس الخلاف بيننا وبينهم، فهم على دين آخر. يقول الإمام أبو يعلى: ولو ذهب ذاهب إلى ترك مناظرة الروافض ومكالمتهم لكان قد ذهب مذهباً ليس ببعيد؛ وذلك

[25] أبو على عمر بن قداح الهواري التونسي، المسائل الفقهية، تحقيق د. محمد أبو الأجفان، ص 22

أنّ المتناظرَين إنما يتناظران ويردان إلى أصل قد اتفق عليه، والأصول التي ترجع إليها الأمّة فيما اختلفت فيه إنما هو الكتاب والسُنّة وإجماع الأمّة وحجج العقول. وهذه الأصول الأربعة لا يمكن الرجوع إليها على قول الرافضة، وذلك أنّ مذهبهم أنّ الكتاب مغير مبدل، وأنه قد ذهب أكثره، فلا يأمن أن يرد إلى آية فتكون منسوخة بآية من القرآن الغائب عنا الذي هو عند الإمام. وكذلك لا يجب أن يرجع فيما اختلفنا فيه إلى السنّة لأنّ النقلة فسقة[26]، والكذب غير مأمون عليهم وخبر الواحد الذي ظاهره العدالة لا يوجب العمل عندهم، فإذاً ليس في السنّة حجة[27]. وكذلك الرد إلى الإجماع ليس فيه حجة لأنّ الأمّة يجوز عليها أن تجتمع على خطأ وضلال، وأنها معصومة بقول الإمام. فإذاً ليست الحجة إلا قول الإمام فقط.. وكذلك حجج العقول لأنّ الخلق كلهم قد عمهم النقص إلا المعصوم. فإذاً لا يأمن أن يرد إلى أمر من الأمور ولشبه يدخل علينا ـ كذا ـ لأنّ النقص والجهل قد عمنا فيردنا الإمام عن ذلك، فيجب أن نشك في كل ما نعتقده وأن لا نأمن أن نكون على خطأ[28].

وما يقوله الشيخ أبو يعلى يقتنع به عدد كبير من الشيعة، فالقرآن الكريم حتى عند دعاة التقريب من شيوخ الشيعة ـ الذين (ينكرون) "فرية التحريف" التي وردت في نصوصهم ـ هو عندهم ناقص، كما قاله شيخهم وآيتهم أُغابزرك الطهراني. أو أنّ لديهم قرآناً آخر كما يقول شيخهم وآيتهم الخراساني. أو أنّ له تفسيراً نزل من عند الله وهو اليوم عند منتظرهم، كما يقول شيخهم الخوئي، أو أنّ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد أخفى قسماً من القرآن وأودعه عليّاً، كما يقول شيخهم وآيتهم الملقب عندهم برئيس الإسلام والمسلمين جعفر صاحب كتابهم المعتمد عند شيعة العصر الحاضر "كشف الغطاء". فكيف يمكن الرجوع عند النزاع إلى كتاب الله، وهذه مزاعم شيوخهم المعاصرين ودعاة التقريب منهم في كتاب الله؟ وكذلك "السُنّة"، فهي تختلف عندهم في مفهومها ومدلولها وفي كتبها ورجالها وأسانيدها ونصوصها عمّا عندنا، فكيف يمكن الرجوع عند النزاع إلى السُنّة والحجة عندهم في أقوال المعصومين، ويردون ما نقله الصحابة رضوان الله عليهم عن المعصوم؟ وشيخ الشيعة وداعية التقريب آل كاشف الغطا يزعم أنّ الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ كتم جزءاً من الشريعة وأودعه علياً؛ فالصحابة لم يتلقوا إلا جزءاً من الشريعة، وأهل السنّة الذين اعتمدوا روايات الصحابة لم يعملوا طيلة عصورهم إلا بجزء من الشريعة، فكيف يتم الحوار بجزء من الشريعة؟ وكيف نرد النزاع إلى "حكايات الرقاع"، والعقل والتاريخ فضلاً عن الشرع يحكمان بكذبها. وهم ينتقدون صحابة رسول الله الذين أثنى الله عليهم ورسوله، ويكفرون أعلام الأمّة وروادها، ولهذا يردون كتب السنّة عند الأمّة ولا يعولون عليها في مقام الاستدلال، ويحتجون بروايات شذاذ الآفاق وأقوالهم ومن يعتقد التحريف في القرآن كالقمي، والكليني،

---

[26] بل قالوا أشد من ذلك؛ قالوا بردتهم إلا بضعة منهم كما سبق ص 361

[27] وهم يصرحون ـ كما سبق ـ بأنّ الحجة ليست في السنّة المنقولة عن طريق الصحابة، بل ما رواه شيوخهم ـ المشهورون بالكذب عند أهل السنة ـ عن المعصومين الاثني عشر.

[28] "المعتمد": (ص259-260).

والطبرسي، والمجلسي، وغيرهم. وهم يرفضون "إجماع" الأمّة، ويعتبرونها بغير إمام حي معصوم ضالة تائهة. فكيف بعد هذا نرد نزاعنا إلى الكتاب والسُنّة والإجماع، وهذا معتقدهم فيها؟ فهم لا يرون حجة إلا كتبهم التي يزعمون روايتها عن الاثني عشر المعصومين، وحتى القرآن العظيم هو تابع في تفسيره لما رسم في كتبهم من روايات. لهذا يرى الشيخ الكوثري أنه لا يمكن الحديث في موضوع التقريب مع أحد من شيوخ الشيعة إلا إذا كان حائزاً للتفويض من الطائفة في الاعتراف بسقوط تلك الكتب الأربعة "صحاحهم الأربعة من مقام الاعتداد"[29]، وذلك لما حوته من الروايات الباطلة الماسّة بكتاب الله، وبالسُنّة الواردة بطريق رجال الصدر الأول، مما لا يتصور مصادقة أهل السُنّة عليه لاستحالة تخليهم عن الكتاب والسُنّة[30]. ويرى الشيخ موسى جار الله أنه لن يجدي أي كلام في التقريب وأي مؤتمرات لتحقيق التآلف ما لم يقم مجتهدو الشيعة بنزع تلك العقائد التي تطعن في القرآن والسُنّة، والصحابة والأمّة من كتبهم.

2- لنتفق جميعاً على أنّ لكلٍّ دينه ومعتقده، ولنتعاون فيما بيننا كما تتعاون الدول المختلفة الأديان والعقائد. وهذا "رأي" قال به الشيخ محمد بهجة البيطار ـ علامة الشام في زمنه ـ قال به بعد حوار مع عالم الشيعة وداعية الوحدة بين السنّة والشيعة في العراق "محمد الخالصي" حول الصحابة رضوان الله عليهم. ولما رأى أنّ إقناع الخالصي ـ وهو المتحمس للوحدة ـ حول الصحابة متعذر وأنّ الرجل قد لجّ في تعصبه وتمسك بمعتقده أعلن هذا الرأي[31]، كما نُسب هذا الرأي إلى "شيخ الشيعة" محسن الأمين[32].

3- والبعض يرى أنّ التقريب يتم بأسلوب التفاوض والحوار حول أسس الخلاف، ونتيجة ذلك هي التي تحدد الموقف من قضية التقريب، ولكن لا بدّ من وضع ضوابط وأصول يرجع إليها عند الخلاف، تبدأ من الاتفاق أولاً على الأصول وأولها القرآن الكريم، وذلك قبل الدخول معهم في الحوار حول المسائل التفصيلية في الخلافة ونحوها. فهذا الشيخ عثمان الدمياطي[33] يضع أصولاً للدخول في حوار أو مناظرة، ويعلم ذلك تلاميذه[34]. فيذكر: أنه لا بدّ أولاً أن يتفق على الأصل الأول في الإسلام، وهو القرآن العظيم، فيقال للرافضي: (هل تؤمن بأنّ ما بين دفتي المصحف كلام الله المنزل على سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ المتعبد بتلاوته المتحدي بأقصر سورة منه؟ فإن أنكر ذلك أو شكّ فيه فلا يحتاج إلى المناظرة معه. وكذا إن اعتقد أنّ في القرآن

---

[29] الكوثري: "المقالات" ص 158

[30] المصدر السابق: ص 156

[31] انظر: "الإسلام والصحابة الكرام بين السنة والشيعة" محمد بهجة البيطار: ص 116

[32] انظر: "الإسلام والصحابة الكرام بين السنة والشيعة" محمد بهجة البيطار: ص 116

[33] عثمان بن محمد سطا الدمياطي البكري الشافعي نزيل مكة (أبو بكر)، فقيه صوفي، من تصانيفه: "إعانة الطالبين على حال ألفاظ فتح المعين" في أربعة أجزاء، "الدرر البهية فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية"، وغيرها، كان حياً سنة 1300هـ، "معجم المؤلفين": (270/6).

[34] كما يروي ذلك تلميذه أحمد زيني دحلان ـ مفتي الشافعية بمكة ـ انظر: أحمد زيني دحلان: "كيفية الرد على الروافض".

تغييراً أو تبدلاً لأنه مكذب لقول الله تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)[35]. وإذا أقر واعترف بأنّ ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالى المنزل على سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ المتعبد بتلاوته المتحدي بأقصر سورة منه، يتلو عليه أو يكتب له في ورقة بعض الآيات التي أنزلها الله تعالى ثناءً على الصحابة رضي الله عنهم، كقوله تعالى: (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين)[36]. وكقوله تعالى: (لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً)[37]. وقوله تعالى: (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون)[38]. ثم بعد تلاوة هذه الآيات أو كتابتها في صحيفة يقول له السنِّي: هذه الآيات من القرآن العزيز أنزلها الله تعالى مثنياً بها على أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وشاهداً لهم بأنهم صادقون ومخبراً بأنّ لهم الجنة. ثم يواصل الشيخ ذكر أصول المناظرة على هذا النحو، فيذكر أنه إن قال إنّ الصحابة ارتدوا إلا قليلاً خمسة أو ستة ـ كما هو المشهور عن الرافضة ـ فهذا إنكار للحقائق المتواترة، فلا يجري معه مناظرة، بل ينبغى ألا يخاطب لأنه غير عاقل. وإن اعترف بالآيات والأحاديث التي جاءت في الثناء عليهم فحينذاك يصار للبحث والمناظرة في مسألة استحقاق الخلافة ونحوها، ويكون المرجع عند الخلاف الكتاب والسنّة الصحيحة والإجماع[39].

4- يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ المسلك للتقارب هو الاحتجاج بالقرآن وما أجمع الفريقان على صحته من السنّة: يقول الأستاذ سعيد الأفغاني[40]: (الفريقان الشيعة وأهل السنّة مجمعون على الاحتجاج بالقرآن الكريم ثم يختلفون في الاحتجاج بالروايات والأحاديث، فبعض أهل السنّة يروون أحاديث وروايات في باب الفضائل وحروب الصحابة لا يأخذ بها الشيعة ولا يرونها صحيحة، وبعض الشيعة يحتجون كذلك بروايات وأحاديث يرى أهل السنّة أنها مختلفة، وهناك أحاديث يجمع عليها الفريقان. فإذا اتفقنا على الاحتجاج ـ في هذا الباب ـ بالقرآن الكريم وما أجمع الفريقان على صحته من الحديث وأغفلنا ما وراء ذلك ـ إذا كان لا يدخل في أصول العقائد ولا ثمرة عملية له ـ زال كل خلاف بين الطرفين، وقضينا على هذه الفرقة غير المجدية التي طال

---

[35] الحجر: آية 9

[36] الأنفال: آية 64

[37] الفتح: آية 18

[38] الحشر: آية 8

[39] "كيفية الرد على الروافض": أحمد زينى دحلان، تلقاها عن شيخه عثمان الدمياطي: ص 100 وما بعدها. ضمن "مجموعة ثلاث رسائل علمية"، وهي في المجموعة من ص 98-130، الطبعة الأولى 1339هـ، عيسى البابي الحلبي.

[40] سعيد الأفغاني: أستاذ العربية في كلية الآداب بجامعة دمشق ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها. من مؤلفاته: "عائشة والسياسة"، و"الإسلام والمرأة"، و"في أصول النحو"، وغيرها.

أمدها)[41]. وهذا الرأي قال به أيضاً مرجع الشيعة محسن الأمين، ونص قوله هو: (... ونأخذ بما اتفق عليه الكل وتوافقت عليه الأخبار من الطرفين وأيده الكتاب العزيز والسنة الثابتة عند الجميع)[42]. كما أنّ دار التقريب في القاهرة تبنت هذا الرأي وقالت: (رأت دار التقريب بين المذاهب الإسلامية أن تقوم بمشروع علمي إسلامي جليل الشأن، وهو جمع الأحاديث التي اتفق عليها الفريقان في مختلف أبواب الإيمان والعمل والأخبار والأخلاق وغير ذلك من أبواب السنة المطهرة. تجمع الأحاديث المتفق عليها في كل باب ويبين مع كل حديث مصدره من كتب السنّة ومن كتب الشيعة ودرجته عند كل من الفريقين. ويمكن إصدار ما يتمّ من ذلك على سبيل التدرج جزءاً بعد جزء، حتى يكمل المشروع بإذن الله، ويومئذ يجد فيه المسلمون مرجعاً متفقاً عليه صالحاً للاحتجاج به، والاحتكام إليه)[43]. ولكنّ هذا المشروع الذي أعلنت عنه الدار لم يولد.

5- وهذا القول يرى أيضاً تصفية الخلاف بأسلوب التفاوض والتفاهم حول الأصول المختلف فيها، وأن يكون الحكم بين الطائفتين كتاب الله عز وجل، ومع الرجوع في تفسيره إلى لغة العرب وترك الروايات المتنازع حولها. ذلك أنّ الشيعة يفسرون القرآن على ضوء رواياتهم، وأهل السنّة يفسرون القرآن في ضوء رواياتهم. ومن هنا ينشأ الاختلاف والنزاع. فليكن القرآن العظيم هو الحكم الفصل عن طريق فهمه من خلال اللغة العربية، فالله سبحانه أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وقد اتفق الشيعة وأهل السُنّة على حدود العربية واتفقوا على ما وضع لمفرداتها من المعاني. ومعنى هذا أنّ اللغة وحدها هي التي تصلح أن تكون مرجع الحكم بين أهل السنّة والشيعة في أصول الخلاف، ونتيجة ذلك أنّ من يحكم له القرآن فرواياته هي المعتمدة. وليكن الحوار في "مسألة الإمامة" التي انفصلت الشيعة بها عن المسلمين، وانتقدت الصحابة، وردت رواياتهم بسببها على زعمهم أنهم رفضوا "الإمامة المنصوصة". وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في مناقشته لابن المطهر الحلي إلى هذا المنهج فقال: فإن تركوا الرواية رأساً أمكن أن نترك الرواية[44]، ثم طبق هذا المنهج ـ في الاحتجاج ـ وقال مناقشاً الروافض في قولهم "إنّ الإمامة ركن من أركان الإيمان": وهب أنا لا نحتج بالحديث فقد قال الله تعالى: (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون، أولئك هم المؤمنون حقاً لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم)[45]، فشهد لهؤلاء بالإيمان من غير ذكر للإمامة، وقال تعالى: (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله

---

[41] "عائشة والسياسة": ص 339

[42] المصدر السابق: ص 338

[43] "رسالة الإسلام": (جـ13/ ص ص 219-220). وانظر مجلة "العرفان" الشيعية: (جـ1/ص128) ربيع الأول 1386هـ.

[44] ابن تيمية: "منهاج السنة": (32/1) الطبعة الأميرية.

[45] الأنفال: الآيات 2، 3، 4

ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون)[46] فجعلهم صادقين في الإيمان من غير ذكر للإمامة، وقال تعالى: (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من ءامن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون)[47] ولم يذكر الإمامة. وقال تعالى: (آلم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين. الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون. والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون. أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون)[48] فجعلهم مهتدين مفلحين ولم يذكر الإمامة.

تعقيب:

إنّ الموقف الذي يرفض مكالمتهم ومحاورتهم إنما هو موقف سلبي لا يتفق وقواعد الإسلام في الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ثم إنّ التزامك بعدم مناظرتهم أو مكالمتهم لا يعود بالضرر إلا عليك، لأنهم هم ماضون في ردودهم وافتراءاتهم فلا بدّ من اتخاذ موقف إيجابي.

هل يستجيب الروافض لهذا الرأي؟ لمّا قامت حركة التقريب في مصر وأعلنت أنّ هدفها هو إعادة الصفاء والود بين الطائفتين والتقريب بين أهالي المذهبين مع تمسك كل بما عنده، ثم إنه بعد دعوة التقريب هذه أخرجت مطابع الروافض عشرات الكتب التي تطعن في القرآن والسنّة والصحابة والأمّة، وعلى رأس هذه الكتب كتاب "الغدير". فهل هذا الطريق للتقريب أتى بثماره المنشودة؟

لقد نشر أحد شيوخ الشيعة[49] "رأيهم" صراحة في هذا "المنهج" على صفحة مجلة المنار فقال: (ودع عنك قول بعضهم: دعوا البحث فيما يتعلق بالدين والمذهب وهلمّ إلى التعاون على توحيد الكلمة وجمع الأمر قبالة المستعمر، فإنّ ذلك لغو من القول وخطل من الرأي وكأنها مقالة من لا يرى الإسلام ديناً ولا يرى أنّ هناك حياة أخرى خالدة غير هذه الحياة، وإنما يرى الإسلام رابطة قومية وجامعة سياسية فهو يدعو إليها ويحض عليها)[50]، ثم ذكر أنّ الخلاف بين الفريقين هو في أرسى قواعد الإسلام وأقوى دعائمه، وأنه لا بدّ من

---

[46] الحجرات آية 15

[47] البقرة: آية 177

[48] البقرة: الآيات 1 - 5

[49] وهو عبد الحسين نور الدين العاملي.

[50] "المنار": (جـ32/ ص61)

حسم ذلك بالبرهان، وإلا فإنّ التعاون بأي شكل من الأشكال متعذر، وإن حدث فهو مبني على المجاملة وغير مأمون العاقبة، بمعنى أنّ الغدر والخيانة هي عاقبته كما يعترف هذا الرافضي[51]. وعقب الشيخ رشيد رضا على رأي الشيعي هذا بأنّ تاريخ الشيعة مع أهل السنّة يؤيده؛ فهو تاريخ حافل بالغدر والخيانة ومماألأة الأعداء ومناصرتهم ضد أهل السنّة[52]. وقد اهتم الشيخ محمد رشيد رضا برأي الرافضي "السالف الذكر" والذي لا يرى تقارباً بأي شكل من الأشكال إلا بنزول السنّة على مذهب الشيعة، وطلب من مجتهدي الشيعة أن يعلنوا رأيهم صريحاً في هذا الأمر على صفحات مجلة المنار، أو في مجلتهم العرفان، فلم يجيبوه[53]. وكأنّ ذلك إقرار منهم بما فيه. ولما التقى بمجتهدهم الأكبر محمد حسين آل كاشف الغطا في مؤتمر القدس كلمه في هذا الموضوع، فأنكر ذلك بلسانه، ولم يكتب ذلك، وطلب من رشيد أن يطلب منه الكتابة في ذلك على صفحات المنار[54]، وفعلاً طلب ذلك رشيد، وجاء جواب آل كاشف الغطا بعد ذلك مخالفاً لما قاله لرشيد في المؤتمر، فلم يعلن في ما كتبه رأيه صريحاً حاسماً في ذلك[55]. وهذا يدل على أنّ الروافض لا يقبلون هذا التعاون إلا إذا كان في ذلك نشر لمذهبهم.

هذا "الطريق" يشبه الطريق الأول، ذلك أنّ نتيجته تؤدي إلى القول الأول. فهو يرى أنهم إن طعنوا في كتاب الله لا يناظرون وهذا الموقف الأول عينه، إلا أنّ الأول يقرر الموقف منهم ابتداء لأنّ عقائدهم معروفة فلا حاجة إلى التعرف إليها من خلال محاورتهم، وهذا يقرر التعرف إلى عقائدهم من خلال المناظرة والحوار. وهذا الموقف الأخير قد يتخذ الروافض معه أسلوب التقية والخداع.

هذا الرأي يفترض أنّ مفهوم السنّة بين الفريقين واحد، وإنما الخلاف حول بعض الأحاديث فقط. كما أنه مبني على أنه لا خلاف بين أهل السنّة والشيعة في أمور تمس العقيدة والأصول. كما أنه ينطوي على ترك الأخذ بمجموعة من الأحاديث من الجانبين، ولا أحسب أنّ هذا سيكون محل تسليم من الجميع. وقد يعتبره البعض غير عملي؛ فالروافض أجمعوا على صحة أساطيرهم التي تنال من صحابة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وترد مروياتهم، وأهل السُنّة لا يمكن أن يدعوا ما جاء في كتاب الله وسنّة رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الثناء عليهم. وقلْ مثل ذلك في الأصول الأخرى. فعلى أيّ يمكن الاتفاق؟

---

[51] "المنار": (جـ32/ ص61-62)

[52] المصدر السابق: (72/32)

[53] المصدر السابق: (232/32).

[54] المصدر السابق: (232/32).

[55] المصدر السابق: (235/32).

ولا شك أنّ المنهج الذي أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية هو منهج صالح في مجال الاحتجاج عليهم ـ فقط ـ ولكن موقف الروافض من الأصل الأول وهو القرآن تجعل الإفادة من هذه الطريق متعذرة.

ثالثاً: محاولات التقريب بين المذاهب

أولاً: محاولات جماعية

ثانياً: محاولات فردية

تمهيد:

من الطبيعي أن تقوم في المجتمع الإسلامي المحاولات الجادة الصادقة المخلصة لإصلاح كل نزاع أو اختلاف يحدث في المجتمع الإسلامي، لأنّ من أصول الإسلام العظيمة: الاعتصام بحبل الله جميعاً وعدم التفرق. وهو ما جاء به الكتاب والسنّة، وقام عليه إجماع الأمّة. وقد ضرب الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ أروع الأمثلة في هذا الصدد. ومحاولة التقريب بين أهل السنّة والشيعة مسألة قديمة، ولم أر من عني بتسجيل وقائعها ولا دراستها، فهي متفرقة في مواضعها من كتب التاريخ، وفي كتب روادها وأصحابها، وقد أشار المستشرق "جولد تسيهر" إلى بعض المحاولات المعاصرة، وأشار إلى أنّ التاريخ لا يعدم مثل هذه المحاولات ولم يفصل.[56]

وسنتعرض لبعض المحاولات وفق المنهج التالي:

أولاً: محاولات جماعية

1- محاولة جماعة الأخوة الإسلامية:

والمعلومات عن هذه الجماعة لم تتوفر ـ حسب علمي ـ إلا عن طريق أحد الباطنيين الإسماعيليين، ويُدعى محمد حسن الأعظمي، قال عنه محمود الملاح: (محمد الأعظمي نسبة إلى "أعظم كره" في الهند لا "أعظمية بغداد"، وهو يبطن إسماعيليته، ويتصنع الدعوة للوحدة الإسلامية، وتورط في دعوته كثير من الفضلاء، بحيث أني أخجل من ذكر أسمائهم. فيا لضيعة

[56] جولد تسيهر: "العقيدة والشريعة": ص 293

الحقائق)[57]. يزعم هذا الباطني أنه أنشأ هذه الجماعة عام 1937م، وجعل مركزها "قبة الغوري بمصر"،[58] ثم انتقل بعد ذلك إلى كراتشي عام 1948[59]، وزعم أنها تضم طائفة من رجال الفكر والعلم في مصر[60]. وادعى أنه يشترط في المشتركين في جماعته أن يكونوا من أتباع المذاهب التي لا تخالف نص الكتاب، أو صحيح السنّة، وإجماع الأمّة[61]، وكان من نشرات هذا الإسماعيلي التي ينشد فيها الوحدة والتقريب ـ كما يدعي ـ كتابه "الحقائق الخفية عن الشيعة الفاطمية والاثني عشرية" الذي نشر عام 1970م وتستر فيه على مذهبه الباطني، فقال: (وجوابي لكل من سألني عن المذهب الذي أنتمي إليه أني أقول كلمة واحدة إني مسلم مؤمن)[62] مع أنّ الرجل يسعى في نشر مذهبه الباطني[63]. وأقول إنّ مما يشكك في حقيقة هذه الجماعة، والدعاوى الكثيرة التي ينسجها هذا الرجل حولها هو تفرد هذا الباطني بنشرها. ولولا خشية الاغترار بها لما أشرت إليه.

2- محاولة دار الإنصاف:

تأسست - كما يقول بعض أعضائها -[64] عام 1366هـ من فريق أهل التقوى والصلاح، وكان من خطتها (فهم المذاهب الإسلامية على منهاج دار تقريب المذاهب الإسلامية في مصر..)[65]. ومن كتبهم التي أصدروها من أجل التقريب كتاب "الإسلام بين السنّة والشيعة" في جزئين. وقد بنوه على أصل خاطىء وهو أنّ الرافضة فئة اندرست وهم الذين يكرهون الصحابة، أمّا الشيعة فيحبون الشيخين ويترضون على الصحابة[66]. وأقول أمّا أنّ الشيعة يحبون الصحابة فقد سبق جوابه[67]، وأمّا أنّ الرافضة غير الشيعة فهذا ما يردده الشيعة أنفسهم، وقد عقد شيخهم

---

[57] محمود الملاح: "النحلة الأحمدية" ص 4

[58] وقد سألت عنها الشيخ عبد العزيز عيسى مدير مجلة "دار التقريب" في القاهرة ووزير الأزهر (سابقاً) فقال: (لم نسمع بهذا في آبائنا الأولين).

[59] وفي أثناء زيارتى لباكستان سألت عنه في كراتيى فقيل لى إنه قد مات، ولم أجد لجامعته ذكراً.

[60] فيزعم أنّ هذه الجماعة تضم الدكتور عبد الوهاب عزام، [انظر ترجمته في "الأعلام": (186/4) طبعة دار الملايين] رئيساً وموجهاً، والشيخ طنطاوى جوهري، [ترجمته في "الأعلام": (333/3) عالماً وباحثاً]، والفيلسوف مصطفى عبد الرزاق، [ترجمته في "الأعلام": (131/8)].

[61] الأعظمي: "الحقائق الخفية"\: ص 197، وراجع للتفصيل: «حقائق عن باكستان» لهذا الأعظمى: ص 8 وما بعدها.

[62] «الحقائق الخفية»: ص 16

[63] فقد ساهم في نشر تحقيق عدد من كتب الباطنية فى العالم الإسلامي مثل "تأويل الدعائم" للقاضي النعمان قاضي قضاة المعز الفاطمي، و"افتتاح الدعوة" للمؤلف السابق وغيرهما. انظر: "حقيقة باكستان": ص 29

[64] وهما هاشم الدفتردار، ومحمد الزعبي. راجع ترجمتهما في كتابهما "الإسلام بين السنة والشيعة".

[65] "الإسلام بين السنّة والشيعة": ص: ح – ط.

[66] المصدر السابق: (42/1، 43).

[67] انظر اعتقاد الشيعة فى الصحابة فى هذا البحث.

المجلسي باباً في تأكيد هذا في كتابه "البحار" بعنوان (باب فضل الرافضة ومدح التسمية بها)[68]، كما أنّ عدداً من شيوخ الشيعة المعاصرين يؤكدون أنّ هذه التسمية خاصة بهم[69].

3- محاولة دار التقريب بين المذاهب الإسلامية:

أبرز هذه المحاولات وأهمها وأكبرها هي "محاولة" جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية في مصر. هذه المحاولة دعا إليها شيخ رافضي من قم "بإيران"، ويُدعى محمد تقي القمي في عام 1364هـ تقريباً، واستجابت لدعوته ثلة من علماء مصر ومن زيدية اليمن، وقد اتخذ لها مقراً في القاهرة باسم "دار التقريب بين المذاهب الإسلامية"، ثم قامت الجماعة بإصدار مجلة باسم "رسالة الإسلام"[70] لخدمة أغراضها. وقد حملت إلينا مجلة الأزهر "وثيقة هامة" لأحد كبار أعضاء جماعة التقريب وأحد المشاركين في نشأة "الجماعة" وهو الشيخ عبد اللطيف محمد السبكي عضو جماعة كبار العلماء، يصف لنا نشأة الجماعة وخط سيرها، والهدف الذي تسعى لتحقيقه. يقول: (.. جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية، نشط في تكوين هذه الجماعة شيخ شيعي يقيم في مصر لعهد قريب أو بعيد، وقد استجاب لدعوته ثلة كريمة من رجالات مصر، ولم يكن يسَعُ مسلماً أن يتخلف عن تلبية الدعوة لتجديد وحدة المسلمين التي هتف بها القرآن أول ما هتف: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)[71]، (إنّ الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء)[72]. فها هي مجلة التقريب تنشر بحثاً طويلاً بعنوان "منهاج عملي للتقريب" لأحد كبار روافض إيران[73] يطالب فيه أهل السنّة بأن يرجعوا في دينهم إلى مصادر الشيعة الثمانية، وبأن ينصب كرسي لتدريس فقه الروافض في مصر وآخر لتدريس عقائدهم، وأن يعترفوا ويؤمنوا بمسألة الإمامة عندهم. ولم يقتصر الأمر على مجرد الدعوة، بل قام الروافض بعرض آرائهم على الشيخ شلتوت شيخ الأزهر في هذا الموضوع، فلبى رغبتهم ونفذ بعض مطالبهم، فتولى بنفسه محاولة تنفيذ هذه المهمة في إبّان مشيخته للأزهر فوضع مشروعاً يجعل للروافض - ما تقول مجلة رسالة الإسلام - نصيباً مقسوماً في الفقه وأصوله

---

[68] "البحار": (جـ48/ ص 96).

[69] انظر: محمد الشيخ الساعدي: "مؤيد الدين بن العلقمي": ص 42، كما أن شيخ الشيعة "الخميني" يختار اسم الرفض عنواناً لبعض كتبه، وهو كتابه "دروس في الجهاد والرفض"، كما نرى الرافضي طالب الرفاعي يعتبر مصطلح "الرافضة" هو التعبير السليم الذي ينطبق عليهم. انظر تعليقاته على رسالة: "التشيع ظاهرة طبيعية": ص 78

[70] ويرأس تحريرها محمد المدني (عميد كلية الشريعة بالأزهر) وقد صدر العدد الأول منها في ربيع الأول عام 1368هـ، وتوقفت بصدور آخر عدد منها في 17 رمضان 1392هـ، ولم تكن منتظمة الصدور في آخرلا عهدها، ومجموع ما صدر من أعدادها (60) جمعت في (16) مجلداً.

[71] آل عمران: آية 103

[72] الأنعام: آية 159

[73] وهو محمد صالح الحائري، انظر: "رسالة الإسلام": السنة الثالثة (جـ3/ ص 403).

وتاريخه وفي مصطلح الحديث ورجاله وفي دراسة الكتب الأمهات وأصحابها الثقات[74] في الأزهر.

ثانياً: محاولات فردية:

فكرة التقريب تعلق بها كثير من العلماء والكتّاب والمفكرين من المنتمين لأهل السنّة، وتحدثوا عن ضرورتها، ولا سيما في هذا الظرف العصيب من حياة الأمّة.

1- من السُنّة:

(أ) محمد عبده

ويبدو أنّ الشيخ محمد عبده[75] كان من أوائل من نادى بهذه الفكرة، وقد يكون استقاها من أستاذه الرافضي "جمال الدين الأفغاني"[76]، ولكن مفهوم التقريب عند الشيخ محمد عبده يختلف عمّا يراه شيخه، فيذكر الشيخ رشيد رضا أنّ محمد عبده كان يرى طائفة الشيعة من أحوج الفرق إلى التقريب إلى الحق، لأنه كان يحكم عليها ـ كما يقول رشيد ـ بحكم أشد من حكم شيخ الإسلام ابن تيمية عليهم، ولم يفصح رشيد عن ذلك الحكم لأنّ (محمد عبده) استكتمه إياه[77]، وسنحاول إبراز موقف الإمام محمد عبده من موضوع التقريب بين المذاهب.

---

[74] "رسالة الإسلام" السنة 11، ص 445

[75] محمد عبده بن حسن خير الله من آل التركماني: مفتي الديار المصرية، ولد في مصر سنة 1266هـ، تعلم بالأزهر، وتصوف، وتفلسف وعمل في التعليم وتولى القضاء، ثم جعل مستشاراً في محكمة الاستئناف فمفتياً للديار المصرية (سنة 1317هـ)، واستمر إلى أن توفي بالإسكندرية سنة 1323هـ. ومن آثاره: "تفسير القرآن الكريم" لم يتمه، و"رسالة التوحيد" وغيرها. "الأعلام": (131/7)، وانظر: رشيد رضا: "تاريخ الأستاذ الإمام"، وانظر: غازي التوبة: "الفكر الإسلامي المعاصر دراسة وتقويم": ص 11

[76] جمال الدين الأفغاني: جمال الدين بن صفدر بن علي بن محمد الأفغاني، (وصفدر لفظ فارسي يطلقه الشيعة لقباً على الإمام علي)، وهناك حقائق يذكرها بعض الباحثين تدل على أن هذا "المتأفغن" ماسوني، إيراني مازندراني من أجلاف الشيعة، نفذ كثيراً من المؤامرات الخطيرة في العالم الإسلامي ـ بسرية تامة ـ وعملت الماسونية واليهودية على تصويره بطلاً وحكيماً من حكماء الإسلام، وهذه الحقائق تدل على أنه يجب أن يعاد النظر في تقويم بعض الرجال في العالم الإسلامي، والموضوع يتطلب دراسة لا يتسع المجال لها هنا، ويراجع في هذا الموضع: المجموعة الوثائقية عن جمال الدين الأفغاني والمنشورة باسم "مجموعة إسناد ومدارك"، ومما فيها: صورتان لهذا المتأفغن بعمته النجفية، واحدة له بعد تخرجه من النجف والأخرى خلال إقامته في إيران. انظر: رقم 156، 157. وصورتان لتذكرتي مرور (جواز سفر) باسم جمال الدين الأفغاني من قنصلية إيران تثبت إيرانيته. انظر: صورة رقم 149، 150 من "مجموعة إسناد". وانظر: خطاب طلبه الانتساب للماسونية، صورة رقم 40 من "مجموعة إسناد»".

وراجع كتاب "جمال الدين الأفغاني الأسد أبادي المعروف بالأفغاني"، الذي ألفه بالفارسية ابن أخته ميرز لطف الله خان الأسد أبادي وترجمته للعربية، وقدم له د. عبد المنعم محمد حسنين، وفيه ما يثبت وجود عائلة جمال الدين في إيران وانعدام أي أثر لهذه الأسرة في أفغانستان.

وانظر: "دائرة المعارف الشيعية": (11/6 – 12).

وأغابزرك الطهراني: "أعلام طبقات الشيعة": (315/1).

ومحسن الأمين: "جمال الدين الأفغاني".

وراجع محمد محمد حسين: "الإسلام والحضارة الغربية": (ص ص 75 – 90)

[77] رشيد رضا: "تاريخ الشيخ محمد عبده": (934/1).

(ب) مصطفى السباعي[78]:

هو من دعاة التقارب والمهتمين بمسألة التقريب، وقد بذل عدة مساعٍ مع بعض علماء الشيعة لتحقيق هذا الأمر، وسعى لعقد مؤتمر إسلامي لدراسة السبل الكفيلة لإرساء دعائم الألفة والمودة والتقارب بين الفريقين. وبدأ بتطبيق بعض ما يراه من وسائل التقريب بنفسه، فأخذ يعرض فقه الشيعة في مؤلفاته ودروسه في كلية الشريعة بجامعة دمشق. وكان يرى أنّ من أكبر العوامل في التقريب أن يزور علماء الفريقين بعضهم بعضاً، وأن تصدر الكتب والمؤلفات التي تدعو إلى التقارب[79]، كما يرى عدم إصدار الكتب التي تثير ثائرة أحد الطرفين[80]. وقام مصطفى السباعي بزيارة أحد مراجع الشيعة الكبار ـ ومن يعتبر عندهم من أكبر دعاة الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب والدعوة إلى توحيد الصف وجمع الكلمة[81] ـ وهو شيخهم عبد الحسين شرف الدين الموسوي، فألفاه متحمساً لهذه الفكرة مؤمناً بها، واتفق معه على عقد مؤتمر إسلامي بين علماء السنّة والشيعة لهذا الغرض، كما قام السباعي بزيارة وجوه الشيعة من سياسيين وتجار وأدباء للغرض نفسه. وخرج من هذه الاتصالات فرحاً لحصوله على عدة نتائج إيجابية، سنتناولها بالدراسة مع تقييم لمحاولته[82].

2- من الشيعة:

(أ) محمد الخالصي:

محمد الخالصي[83] يرفع شعار الوحدة الإسلامية في العراق، ويرددها في نشراته وخطبه ورحلاته[84]، ولكنه وهو يدعو للوحدة يصدر منه ما يناقض هذه الدعوة؛ فهو يرى أنّ (الأئمة الاثني عشر أركان الإيمان ولا

---

[78] هو الشيخ الدكتور مصطفى حسني السباعي من كبار رجالات العلم والدعوة في العالم الإسلامي، عمل أستاذاً في كلية الحقوق في جامعة دمشق، وكانت مساعيه وجهوده وراء إنشاء كلية الشريعة في دمشق، وكان أول عميد لها، اشترك في المقاومة المسلحة ضد القوات الاستعمارية الفرنسية، وكان له نشاط كبير في الدعوة إلى الله، وقام بإنشاء الحركة الإسلامية في سوريا وقيادتها، كما شارك في الجهاد ضد اليهود والدفاع عن بيت المقدس. وقد توفي رحمه الله عام 1964/1384م. وكانت ولادته عام 1915م، وترك آثاراً علمية عديدة مثل: "السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، "المرأة بين الفقه والقانون"، "السيرة النبوية" وغيرها. انظر: مجلة "حضارة الإسلام": عدد خاص عن السباعي، السنة الخامسة 1384هـ عدد: 4، 5، 6، وانظر: فتحي يكن: "الموسوعة الحركية": (141/1)، محمد المجذوب: "علماء ومفكرون عرفتهم": (ص357 – 389).

[79] مصطفى السباعي: "السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي": (ص ص 8-9).

[80] المصدر السابق: ص 11

[81] أغابزرك: "طبقات أعلام الشيعة": ص 1082

[82] مصطفى السباعي: مرجع سابق: ص 9

[83] محمد بن محمد مهدي الخالصي، من شيوخ الشيعة المعاصرين ودعاة الوحدة الإسلامية في العراق، وهو الشيخ الشيعي الوحيد الذي يقيم مع جماعته "صلاة الجمعة" في العراق. انظر: محمد الخالصي: "الجمعة"، ويرى أن الشهادة الثالثة (اشهد أن عليّاً ولي الله) فى آذان الشيعة هي من وضع الغلاة. الخالصي: "الاعتصام بحبل الله": ص 18. وقد أثار ذلك ردود فعل لدى الشيعة الآخرين. انظر: "الاعتصام بحبل الله": ص ص 65، 78، 113، 117 وصدرت عدة كتب في الرد عليه من شيعته، ويقول الملاح عن الخالصي إنه في كل فترة على مذهب، وإنه منذ حل في الكاظمية ـ حي من أحياء بغداد يسكنه الشيعة ـ افترق أهلها. الملاح: "حجة الخالصي": ص5. وللخالصي أكاذيب مفضوحة وآراء غريبة شاذة لا يتسع المجال لعرضها، وقد توفي الخالصي وخلفه في مركزه أبناؤه. ومن كتبه ورسائله: "الجمعة"، "إحياء الشريعة في مذهب الشيعة"، وغيرهما.

[84] انظر مثلاً: الخالصي: "الإسلام فوق كل شيء": ص 65

يقبل الله تعالى الأعمال من العباد إلا بولايتهم)،[85] وفي هذا تكفير للمسلمين الذين يدعو للوحدة معهم، وهو يطعن في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما[86]. مخالفاً بذلك القرآن والسنّة وإجماع المسلمين، متعمداً جرح عواطف جميع المسلمين ما عدا الروافض، فهل هو بهذا يخدم دعوة الوحدة أو يهدمها؟ هذا ما سنحاول تحديده في الدراسة.

(ب) أحمد الكسروي:

هو أحمد مير قاسم بن مير أحمد الكسروي، ولد في تبريز عاصمة أذربيجان أحد أقاليم إيران، وتلقى تعليمه في إيران، وعمل أُستاذاً في جامعة طهران، كما تولى عدة مناصب قضائية، وقد تولى مرات رئاسة بعض المحاكم في المدن الإيرانية، وأصبح أحد أربعة كبار مفتشي وزارة العدل، ثم تولى منصب المدعي العام في طهران. وكان محرراً في جريدة "برجم" الإيرانية، وكان عارفاً باللغة العربية والتركية والإنجليزية، والأرمنية والفارسية، والفارسية القديمة "البهلوية"، وله كتب كثيرة جداً، ومقالات منتشرة في الصحف الإيرانية[87]. ووصلت آراؤه بعض الأقطار العربية وهي الكويت، وقد طلب بعض الكويتيين من الكسروي تأليف كتب بالعربية ليفيدوا منها، فكتب كتابه "التشيع والشيعة"، الذي أوضح فيه بطلان أصول المذهب الشيعي، وأنّ خلاف الشيعة مع المسلمين إنما سنده التعصب واللجاج لا الحجة والبرهان، وما إن أَتَم كتابه هذا حتى ضرب بالرصاص من قبل مجموعة من الروافض، أُدخل على أثرها المستشفى وأُجريت له عملية جراحية وتم شفاؤه[88]. وسنحاول إبراز مبادىء محاولته مع تقييم لها في الدراسة، إن شاء الله.

---

[85] محمد الخالصي: "الاعتصام بحبل الله": ص 43

[86] انظر كلام الخالصي في ذلك ص ص 111- 112 من هذا البحث.

[87] انظر: يحيى ذكاء: في مقدمته لمقالات الكسروى ـ بالفارسية ـ واسم الكتاب: "كاروند كسروي": "- أي مقالات الكسروي ـ طهران 1352هـ. وانظر: مقدمة كتاب "التشيع والشيعة": إدارة جريدة برجم: ص ص 2 ـ 5. وانظر: محمود الملاح: "المجيز على الوجيز" ضمن كتاب "مجموع السنّة": ص 278. وانظر: "معجم المؤلفين": (53/2).

[88] "التشيع والشيعة": ص 17

رابعاً: أسس وأهمية التقريب بين المذاهب الإسلامية وفضله على الأمّة الإسلامية

أولاً: الأسس الفكرية والعلمية للتقريب

ثانياً: أهمية التقريب بين المذاهب الإسلامية

أولاً: الأسس الفكرية والعلمية للتقريب

ترتكز أسس التقريب التي تعد الأولى من نوعها في هذا المجال المهم على أسس فكرية ومنطلقات علمية، ومرجّحات عقلية ونقلية، يأتي في مقدمتها ما يلي:

1- تأكيد نقاء الشريعة الإسلامية:

وهنا يجب التأكيد على نقاء الشريعة الإسلامية وخلو مصادرها الأساس من الاختلافات الفكرية المناقضة لأساس الشريعة والعقيدة، وتأكيد أنّ جوهر الإسلام بمقوماته وثوابته واحد، نزل به الروح الأمين، من لدن رب حكيم واحد، وعلى لسان نبي واحد، وبدستور محكم واحد.

2- التأكيد على أنّ أحكام المسائل التشريعية تجمع المذاهب وتوحدها:

وهنا يجب التأكيد على أنّ أحكام الشر يعة تجمع المذاهب وتوحدها وتلتقي حولها الاجتهادات الفقهية، وهي كثيرة جداً يصعب حصرها في صفحات هذه الخطة، لكنها ترد مفصلة في مصادر التشريع وكتب الفقه الإسلامي. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى ما أكدته الدراسات التاريخية وأوضحته البحوث العلمية، من أنّ المسائل الفقهية الخلافية قد تكونت منها ثروة فقهية وفكرية عالية وغالية، جديرة بالاهتمام بها وبتعلمها ونشرها، وأنها على سبيل الإجمال، وإن كانت ظنية اجتهادية، لم تخرج عن مصادر التشريع الإسلامي الأساس، ولكنها نتاج فَهْم النصوص وتفسيرها، أو ثبوت الحديث الوارد فيه النص. وتجدر الإشارة إلى أنّ الصحابة الذين كانوا يجتهدون ويعملون عقولهم عند ورود النص، كانوا مع ذلك وعلى مسمع ومرأى من رسول الله، أشد حرصاً على الأخذ بالدليل القرآني واتباع سنة الرسول الكريم، إذ كان الرأي الاجتهادي لديهم تشريعاً في أضيق الحدود، ولا يتعدى كونه حكماً ظنيّ الدلالة، وليس بحكم قطعي، ولذلك لم يتفرقوا مذاهب[89].

[89] دكتور علي عبد الله سالم، نشأة الفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999م، ص 22

ومع توالي الأيام، وتتابع انتشار الإسلام واتساع رقعته، ومع بروز المستجدات على الساحة الإسلامية وتطور حياة المسلمين، فقد كان حينذاك من الضروري أن يحمي العلماء والفقهاء الإسلامَ من نفثات المندسين فيه، ومن جهل الجاهلين به، وذلك ما فعلوه عند انطلاق تدوين الأحاديث، وجمع أدلتهم الفقهية، وتوسيع قواعد الاجتهاد[90].

وهذا ما يؤكد أنّ جوهر الاختلاف الفقهي كان أساسه طلب الحق؛ إذ فتح للناس باب التوسعة والرحمة في إعمال الدليل وفق ما وصل إليه أئمة الفقه المجتهدون، الذين لم يكونوا يسعون إلى أن يقلدهم غيرهم. لذلك فإنّ من غايات هذه الدراسة أن تتبين نوازع الاختلافات المذهبية الإسلامية، ليتم الوقوف عليها والعودة بها إلى مصادرها الصحيحة، تحقيقاً للهدف الأسمى المتمثل في إعادة اللُّحمة بين أبناء الإسلام في ظل التشريع الصحيح، ليتمكن المعنيون في عالمنا الإسلامي بهذه الخطوة، من تحديد معالم الطرق العملية، والإجراءات التنفيذية، ووضع رؤية إسلامية عملية، تنطلق في آفاق المعرفة مستهدفةً قلوب المسلمين ومشاعرهم، للَمِّ شملهم وجمع كلمتهم، روحياً وعلمياً وثقافياً وحضارياً، وصولاً إلى تحقيق أهداف التقريب في وحدة الأمّة الإسلامية، المرتكزة على وحدة العقيدة ووحدة التشريع. من ذلك المنطلق يتبين أنّ للتقريب بين المذاهب الإسلامية أبعاداً عظيمة وغايات جليلة وأهميات قصوى[91].

3- إجماع المسلمين على حفظ الله سبحانه لكتابه العظيم:

أجمع أهل السنّة والمسلمون جميعاً على صيانة كتاب الله (عز وجل) من التحريف والزيادة والنقص، فهو محفوظ بحفظ الله له، قال تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)[92]. ولا يوجد في كتب أهل السنّة المعتمدة رواية واحدة صحيحة تخالف هذا. وقد ذكر مفسرو أهل السنّة عند قوله سبحانه: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) أنّ القرآن محفوظ من أي تغيير أو تبديل أو تحريف[93]. وصرّح كبار علمائهم أنّ من اعتقد أنّ القرآن غير محفوظ فقد خرج من دين الإسلام. وهذه العقيدة عند أهل السنّة من الشهرة والتواتر بحيث أنها لا

---

[90] دكتور عبد الحميد مغيره، مصادر الفكر الإسلامي "الوحدة والتنوع"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000م، ص 32

[91] المرجع السابق، ص 32

[92] الحجر: آية 9

[93] انظر القرطبي: "جامع أحكام القرآن": (65/10)، النسفي: "مدارك التنزيل": (179/2)، "تفسير الخازن": (47/4)، "تفسير ابن كثير": (592/2)، البيضاوي: "أنوار التنزيل": (538/1)، الألوسي: "روح المعاني": (16/14)، صديق خان: "فتح البيان": (168/5 – 169)، الشنقيطي: "أضواء البيان": (120/3).

تحتاج إلى من يقيم أدلة عليها، بل هذه العقيدة من المتواترات عند المسلمين. يقول القاضي عياض[94] ـ رحمه الله ـ: (وقد أجمع المسلمون أنّ القرآن المتلو في جميع أقطار الأرض المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان من أول (الحمد لله رب العالمين) - إلى آخر - (قل أعوذ برب الناس) أنه كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وأنّ جميع ما فيه حق وأنّ من نقص منه حرفاً قاصداً لذلك أو بدله بحرف آخر مكانه أو زاد فيه حرفاً ممّا لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه وأجمع على أنه ليس من القرآن عامداً لكل هذا؛ أنه كافر..)[95]. وينقل القاضي عياض عن أبي عثمان الحداد أنه قال: (جميع من ينتحل التوحيد متفقون على أنّ الجحد لحرف من التنزيل كفر).[96]

وقال ابن قدامة[97]: (ولا خلاف بين المسلمين في أنّ من جحد من القرآن سورة أو آية أو كلمة أو حرفاً متفقاً عليه أنه كافر)[98]. ويقول البغدادي: (وكفّروا ـ أي أهل السنّة ـ من زعم من الرافضة أن لا حجة اليوم في القرآن لدعواه أنّ الصحابة غيروا بعض القرآن وحرّفوا بعضه)[99]. ويقول القاضي أبو يعلى[100]: (والقرآن ما غُير ولا بُدِّل ولا نقص منه ولا زيد فيه، خلافاً للرافضة القائلين إنّ القرآن قد غير وبدل وخولف بين نظمه وترتيبه ـ ثم قال ـ إنّ القرآن جمع بمحضر من الصحابة وأجمعوا عليه ولم ينكر منكِر ولا رد أحد من الصحابة ذلك ولا طعن فيه، ولو كان مغيراً مبدلاً لوجب أن ينقل عن أحد من الصحابة أنه طعن فيه، لأن مثل هذا لا يجوز أن ينكتم في مستقر العادة. ولأنه لو كان مغيراً ومبدلاً لوجب على علي رضى الله عنه أن يبينه ويصلحه ويبين للناس بياناً عاماً أنه أصلح ما كان مغيراً، فلما لم يفعل ذلك ـ بل كان يقرأه ويستعمله ـ دل على أنه غير مبدل ولا مغير)[101]. ويقول ابن حزم: (القول إنّ بين اللوحين تبديلاً كُفر صريح وتكذيب لرسول الله

---

[94] عياض بن موسى بن عمرون اليحصبي السبتي أبو الفضل، عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، من مصنفاته: "الشفاء"، "مشارق الأنوار"، "الإلماع" وغيرها. توفي بمراكش سنة 544هـ وكان مولده عام 476هـ، انظر في ترجمته: الضبي: "بغية الملتمس": ص 437، النباهي: "تاريخ قضاة الأندلس": ص 101

[95] "الشفاء": (304/2 – 305).

[96] "الشفاء": (304/2 – 305).

[97] عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي أبو محمد موفق الدين، من كبار أئمة السنّة وفقهاء الأمة، له تصانيف منها: "المغني"، و"فضائل الصحابة"، و"القدر" وغيرها. توفي بدمشق سنة 620هـ، وكان مولده في جماعيل (من قرى نابلس بفلسطين) سنة 541. انظر: "مختصر طبقات الحنابلة": ص ص 45 – 47، وانظر: "الأعلام": (191/4 – 192).

[98] ابن قدامة: "لمعة الاعتقاد": ص 20

[99] "الفرق بين الفرق": ص 327

[100] محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء أبو يعلى، عالم عصره في الأصول والفروع، من تصانيفه: "الأحكام السلطانية". ولد عام 380هـ وتوفي عام 458هـ. "طبقات الحنابلة": (193/2 - 230)، "الأعلام": (331/6).

[101] "المعتمد في أصول الدين": ص 258.

صلى الله عليه وسلم)[102]. وقال الفخر الرازي عند قوله سبحانه: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)، وإنا نحفظ ذلك الذكر من التحريف والزيادة والنقصان، إلى أن قال: إنّ أحداً لو حاول تغيير حرف أو نقطة لقال له أهل الدنيا هذا كذب وتغيير لكلام الله، حتى أنّ الشيخ المهيب لو اتفق له لحن أو هفوة في حرف من كتاب الله تعالى لقال له الصبيان: أخطأت أيها الشيخ وصوابه كذا وكذا... واعلم أنه لم يتفق لشيء من الكتب مثل هذا الحفظ، فإنه لا كتاب إلا وقد دخله التصحيف والتحريف والتغيير إما في الكثير منه أو في القليل، وبقاء هذا الكتاب مصوناً من جميع جهات التحريف، مع أنّ دواعي الملاحدة واليهود والنصارى متوفرة على إبطاله وإفساده من أعظم المعجزات[103]. ويقول ابن حزم في الجواب عن احتجاج النصارى بدعوى الروافض تحريف القرآن: (وأمّا قولهم في دعوى الروافض تبديل القراءات فإنّ الروافض ليسوا من المسلمين..)[104]. ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكذلك ـ أي في الحكم بتكفيره ـ من زعم منهم أنّ القرآن نقص منه آيات وكتمت، أو زعم أنّ له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة ونحو ذلك، وهؤلاء يسمون القرامطة والباطنية ومنهم التناسخية، وهؤلاء لا خلاف في كفرهم)[105]. وبعد، فالشواهد في هذا المجال لا تحصى كثرة وهي موجودة في مواضعها في كتب التفسير وعلوم القرآن والحديث والعقيدة والأصول وغيرها. ولم نكن لنعرض لهذه المسألة إلا بالإشارة العابرة إلى إجماع الأمّة عليها، لأنها من القضايا المتواترة ومما علم من الدين بالضرورة، ومن يخالف فيها فإنما يخالف ربّ العزة جلّ شأنه في قوله: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)[106]. وإنما عرضت لها لأنني رأيت من بعض الروافض المعاصرين من يحاول أن يرمي أهل السنّة بهذه الفرية ويدّعي أنّ في كتب السنّة ما يدل على "التحريف"، في حين أنه يزعم أنّ مذهبه بريء منها. وكأنه بهذا يحاول أن يثبت من طريق السنّة فكرة في نفسه يخفيها ويتظاهر بإنكارها. ولم يجد وسيلة يتذرع بها لإثبات هذه "الفرية" إلا محاولة خداع القارىء بذكر بعض ما ورد في كتب السنّة من أحاديث الناسخ والمنسوخ واختلاف القراءات. وهذا لا مستمسك لهم به، ومسألة النسخ والقراءات مما وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وثبت عنه، والروافض أنفسهم يقرون بهذا، قال الطبرسي[107] في "مجمع البيان": (ومنها ما يرتفع اللفظ ويثبت الحكم كآية

---

[102] "الفصل في الملل والنحل": (22/5).

[103] "مفاتيح الغيب": (160/19 – 161).

[104] "الفصل": (80/2).

[105] "الصارم المسلول": ص 586

[106] الحجر: آية 9

[107] الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي أبو علي، من علماء الإمامية، هو عندهم ثقة فاضل ديّن عين يلقبونه بـ "أمين الدين"، من

الرجم)[108]. والقارىء المسلم يعجب لهذا المسلك من بعض الروافض[109] فهم يزعمون أنهم ينكرون التحريف ويحاولون تبرئة مذهبهم من هذه "الدعوى"، ولكن أسلوبهم وطريقتهم في الدفاع توحي بأنهم يحاولون إثبات التحريف - سواء قصدوا ذلك أو لم يقصدوه - ذلك أنهم وهم يحاولون تبرئة مذهبهم من هذا القول فهم في الوقت نفسه يضللون القارىء بشبه وافتراءات يزعمون أنها أدلة من طريق السنّة توحي بالتحريف، وأنها تشاكل ما جاء في كتبهم، وهذا مسلك غريب، وهو شاهد على عدم نقاوة أصحاب هذا الأسلوب من لوثة ذلك الاعتقاد. ولهذا نرى أنه من الأسس المهمة لموضوع التقريب هو الاعتراف دون أدنى شك بحفظ الله سبحانه وتعالى لكتابه العظيم.

ثانياً: أهمية التقريب بين المذاهب الإسلامية:

1- مكارم الشريعة تؤكد على أهمية التقريب من أجل الوحدة الإسلامية:

تنطلق أهمية التقريب بين المذاهب الإسلامية من مكارم الشريعة الغراء، ومن مدلولات التشريع، ومقاصده الرامية إلى توحيد كلمة المسلمين وفق الأمر الإلهي الذي أعربت عنه الآية الكريمة: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها)[110]، وغيرها من الآيات القرآنية الكريمة الدّالة على وجوب الاعتصام بالسبل المنجية من التمزق والتشرذم، والحاثة على التمسك بهدي الله السليم ونهجه القويم. كما تنطلق هذه الأهمية من مقتضيات حال المسلمين وواقعهم، وممّا تحتمه مصلحتهم المشتركة من وجوب التعاون والتآزر، الأمر الذي استدعى العمل المشترك في إطار مشروع حضاري، استمد فلسفته من ضرورة دينية، ورؤية موضوعية تستهدف مصلحة المسلمين في الحال والمآل، إيماناً من المسؤولين في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، واقتناعهم بأنّ المشاريع الحضارية لا تبلغ شأوها وتحقق أهدافها إلا بقدر الخطط والاستراتيجيات التي يستند إليها مسارها[111]. ومن تلك المنطلقات وأمام ما يبرز أمام العالم الإسلامي من تحديات جسام، تأتي ضرورة مواصلة الجهد والعمل من أجل التقريب، لا سيما أنّ المسلمين اليوم أشد ما يكونون احتياجاً إلى هذا الأمر، ومن هنا يكمن تأكيد مبدأ التآلف والتقارب، ونبذ الاختلاف بأسهل السبل، وأيسر

مؤلفاته: "مجمع البيان في تفسير القرآن"، توفى عام 548هـ. انظر: أمل الأمل": (216/2)، "الأعلام": (352/5 – 353).

[108] "مجمع البيان": (180/1).

[109] وممّن سلك هذا المسلك: عبد الحسين الرشتي في كتابه "كشف الاشتباه"، وقال في آخر ما ادعى نقله من طريق السنّة: (فعلى شهادة هذين العظيمين - أعني ابن مسعود وأبا الدرداء - يستحق هذا القرآن الذي بأيدينا الطبخ أو الحرق لاشتماله الزيادة والنقيصة..) "كشف الاشتباه": ص 58. ومنهم الخنيزي في كتابه "الدعوة الإسلامية"، ومحسن أمين في كتابه "الشيعة بين الحقائق والأوهام"، وعبد الحسين شرف الدين الموسوي في كتابه "أجوبة مسائل جار الله" والأميني النجفي في كتابه "الغدير" وغيرهم.

[110] آل عمران: آية 103

[111] دكتور علي عبد الله سالم، نشأة الفكر الإسلامي، المرجع السابق، ص 41

الأساليب، ليصبحوا كما أراد الله سبحانه وتعالى: (خير أمّة أخرجت للناس)[112]، إخوة في الله، متحابين غير متفرقين ولا متنازعين، ينعمون بوحدة التشريع، ويرفلون في حلل الدين القويم. وإنّ من شأن التقريب بين المذاهب الإسلامية أن يضيّق هامش الفرقة بين أتباعها، وأن يقوي اللحمة الإسلامية ويجذرها في قلوب المسلمين، وبدون ذلك تتضاعف المشكلات الاجتماعية وتتكاثر الاضطرابات الفكرية، ويختل الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وتتسع رقعة الاختلافات. ومن هنا يتبين أنّ التقريب يعدّ أحد مرتكزات الاستقرار الشامل الذي تشتدّ حاجة المسلمين اليوم إليه لتحقيق حياة إسلامية أرغد وعيش إيماني أهنأ، في جوّ من التكامل والتعاضد والتناصر، ممّا سيتيح للأمّة الإسلامية أن تجد لها مكاناً في الحياة المعاصرة، وتتمكن بتقاربها وتكاملها من الحفاظ على ذاتيتها وهويتها، وتستطيع أن تقي نفسها ومقدراتها ومستقبلها، من أية هيمنة، لا سيما أنّ لديها من المقومات الحضارية والتاريخية والتشريعية والإنسانية ما ليس لدى غيرها من الأمم.

2- تقريب أبناء الأمّة الإسلامية من خلال الاعتراف بالتنوع:

لم تكن الأقطار الإسلامية مقسّمة سياسياً إلى هذه الدرجة (ونقصد هنا عدم الترابط بين الأقطار الإسلامية على أساس التقسيمات المذهبية). حيث يستغل أعداء الأمّة الإسلامية زرع التفرقة بينهم على أساس مذهبي (سنّه) و(شيعة). ولعل ما يحدث في دولة العراق الشقيقة خير دليل على ذلك. ففي حين يكون هدف الاستعمار في كل زمان ومكان هو خلق روح التفرقة بين أبناء الأمّة الإسلامية على أسس مذهبية يكمن واجب الأمّة الإسلامية في إدراك أنّ الوحدة القائمة على التنوع ما هي إلا ظاهرة صحية سليمة لا تؤدي إلى التفرقة، بل تقوم على إدراك احترام الاختلاف فيما بيننا. فلو شاء الله لجعل الناس أمّة واحدة، ولجعل الأمّة الواحدة لا تختلف فيما بينها من مذهب أو رأي، ولكنهم ـ كما أراد الله جلت حكمته ـ يتفقون حيناً ويختلفون حيناً آخر، أو يتفقون في هذا ويختلفون في ذاك، ولعل هذا خير للناس جميعاً، ذلك أنّ الاختلاف في الرأي من طبائع الأمور، بل لعل العالم لا يمكن أن يستقيم دون هذا الاختلاف في الرأي الذي يتناسب واختلاف عقليات الناس وطبائعهم[113]. ولكن يجب ألا نسمح لأعداء الأمّة بأن يجعلوا من هذا الاختلاف خلافاً بين أبناء الأمّة الإسلامية، ولهذا فإنه من نتائج التقريب الإيجابية وحدة الصف الإسلامي القائمة على التنوع.[114]

---

[112] من الآية 110 من سورة آل عمران.

[113] دكتور محمد يوسف موسى، حول تفسير مجمع البيان: من السبل العملية للتقريب، ضن كتاب: مسئلة التقريب بين المذاهب، سبق ذكره، ص 59

[114] دكتور علي عبد الله سالم، نشأة الفكر الإسلامي، المرجع الإسلامي، ص 24

خامساً: أهداف التقريب بين المذاهب

من خلال توضيح أهمية التقريب بين المذاهب الإسلامية وضرورة العمل من أجله، يتبين أنّ من أهدافه ما يلي:

1- السعي الجاد المبرمج لتضييق المسافة الخلافية القائمة بين المدارس الاجتهادية الإسلامية، التي تكونت في شكل قضايا ومسائل استنبطت أحكامها من مصادر تشريعية، وترعرعت خلال الحقبة التاريخية التالية لعهدَيْ صحابة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ والتابعين، وهي في حقيقة الأمر وواقع الحال ليست اختلافات بكل ما تحمله كلمة الاختلاف من مقاصد ومعان، استمدت وجودها من مفاهيم احتمالية اجتهادية، كانت لها مبرراتها الحياتية، مع التأكيد بأنها كانت اجتهادات ظنية في شكليات أمور الدين، ولذلك تم وصفها بأنها اختلافات رحمة، لمطابقة قوله صلى الله عليه وسلم: "اختلاف أمتي رحمة".

2- إثبات أنّ الاختلافات بين المذاهب والفرق الإسلامية لا يعني اختلافاً في جوهر النصوص التشريعية الثابتة في كتاب الله والصحيح من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإنما هي مجرد اجتهادات، وخلاصة آراء علمية توصل إليها الفقهاء والأئمة والمجتهدون من بعدهم، لذلك فما هو قائم حالياً بين المذاهب ليس إلا تعدداً في المصادر الظنية، وتوسعاً فكرياً في فهم نصوص الأحكام، وتنوعاً في القضايا والمسائل الخلافية، التي اقتضتها مستجدات ذلك التاريخ، ومجملها مستخرجة أحكامها من نصوص ظنية، على مستوى مدارك ومفاهيم إنسانية فردية أو جماعية، وقد تمّ انتشارها لسماحة الإسلام ورحابته، دون خروج عن ثوابته أو تجاوز لحدوده.

3- التعريف بأنّ المقصود بالتقريب ليس دمجاً للمذاهب الإسلامية الحية في إطار مذهب أو مذاهب أخرى، كما أنه ليس لغرض الدعوة للاكتفاء بالجوامع والمشتركات ورفض مسائل الاختلاف، أو التخلي عن كل أو بعض المذاهب وتركها، والرجوع إلى رأي إسلامي جديد، كما يدعو إلى ذلك بعض الفقهاء، وإنما الغرض منه ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ إبراز عناصر التقارب بين المذاهب كلها، وتعميق الصلة التشريعية، والعلم بأنّ كل أحكام التشريعات الإسلامية تعود إلى مصدرها الأساس، وهو القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وأنّ بقية مصادر التشريع مستمد ثبوتها من مراجعها ومن أصول التشريع، أمّا الدمج أو الاحتواء أو التذويب فذلك أمر غير وارد وغير مستساغ، لاستحالة وقوعه وصعوبة التفكير فيه، ويرفضه العقل الإسلامي، ولا يقبله منطق الحكمة. وحول هذا الأمر يقول الإمام مالك رضي الله عنه: "قال ابن حاتم، قال مالك: ثم قال لي أبو جعفر المنصور: قد أردت أن أجعل هذا العلم واحداً، فاكتبه إلى الأمراء وإلى القضاة فيعملون به، فمن خالف ضربت عنقه، فقلت يا أمير المؤمنين: إنّ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان في هذه الأمّة، وإنّ اختلاف

العلماء رحمة من الله على هذه الأمّة، كل يتبع ما صحَّ عنده وكل على هدى وكل يريد الله"، مما يدل على أنّ تذويب الأفكار الاجتهادية أو تهميش أي مذهب أمر غير مطلوب.

4- التعريف والتذكير بأنّ جميع المسائل الخلافية وأحكام المذاهب الفقهية والآراء الاجتهادية، لم ينفرد بأي منها مذهب معين، وأن جلّ المسائل الاجتهادية كان قد اشترك في القول بها والأخذ عن أكثر من إمام وفقيه مذهب، وربما التزم بها أكثر من مجتهد، وبالتالي ليست مختلفة اختلافاً كليّاً مع كل المذاهب، كما نجد أنّ بعضاً من هذه المذاهب كانت قد التقت مع مذهب أو مذاهب أخرى في قواعد فروعية خلافية، وفي أكثر من قاعدة أصولية اجتهادية.

5- التأكيد على أنّ الجوامع والمشتركات من المسائل والقضايا الفقهية بين المذاهب أكثر بكثير من مسائل الاختلاف، ولذلك فإنها من عوامل التقريب وأسٌّ من أسسه، وهي معيار وحدة الأمّة. والاحتفاظ بقواعد المذاهب كمنطلقات فكرية وفقهية توجبها المصلحة الإسلامية، دون إخلال بثوابتها العليا، أو الخروج عنها، ويأتي التأكيد على وجوب الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل بين المذاهب واعتبار ذلك من المستلزمات المهمة، اقتداءً بما كان عليه أئمتها الأعلام، وفي السبيل نفسه الذي سلكه العلماء، والنهج نفسه الذي سار عليه المجتهدون منذ نشأة المذاهب.

6- الوقوف علمياً وتاريخياً على أسباب الاختلافات الفقهية ودوافعها، ونشوء بعض الفرق الإسلامية واندثارها، لتقف الناشئة المسلمة وعامة الأمّة الإسلامية على معرفة كوامن تلك المعطيات من الأمور المثيرة للاختلافات، ليسهل ردم براكينها وإخماد منابتها، وتيسير تقطيع شوائبها، وصولاً إلى حلول عملية لمشكلاتها التي شملت مناحي حياة المسلمين كافة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- «أبو طالب وبنوه»: محمد علي خان (معاصر) مطبعة الآداب، النجف، ط. الأولى، 1969م

2- «أجوبة مسائل جار الله»: عبد الحسين الموسوي (معاصر) مطبعة النعمان، النجف، ط. الثالثة، 1386هـ.

3- «أحسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة»: محمد مهدي الموسوي الأصفهاني (معاصر) المطبعة الحيدرية، النجف، ط. الثانية، 1388هـ.

4- «أحكام الشيعة»: ميرزا حسن الحائري (معاصر) مكتبة الإمام جعفر الصادق، الكويت، ط. الثالثة، 1396هـ.

5- «أحكام المرتد في الشريعة الإسلامية»: نعمان عبد الرزاق السامرائي، مطابع دار الهاشم بيروت، 1387هـ.

6- «إحياء الشريعة في مذهب الشيعة»: محمد الخالصي (معاصر) مطبعة الأزهر، بغداد، ط. الثانية، 1385هـ.

7- «إرشاد الفحول»: محمد بن على الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط. الأولى، 1356هـ.

8- «أصل الشيعة وأصولها»: محمد حسين آل كاشف الغطاء (معاصر) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

9- «أصل الموحدين الدروز»: أمين طليع (درزي) دار الأندلس، بيروت، ط. الأولى، 1961م.

10- «أعلام الإسماعيلية»: للإسماعيلي مصطفي غالب (معاصر) دار اليقظة العربية، بيروت، 1964م.

11- «أعلام الورى بأعلام الهدى»: أبو على الفضل بن الحسن الطبرسي، المكتبة العلمية، طهران، 1338هـ.

12- «الأباضية بين الفرق الإسلامية»: على يحيى معمر، مكتبة وهبة، ط. الأولى، 1396هـ.

13- «الإبانة في أصول الديانة»: أبو الحسن الشعري، تحقيق فوقية حسين، دار الأنصار القاهرة، ط. الأولى، 1397هـ.

14- «الاحتجاج»: أحمد بن على الطبرسي، تعليق محمد باقر الخرسان، دار النعمان، النجف، 1386هـ.

15- «الأحكام السلطانية: أبو الحسن على الماوردى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط. الثانية، 1386هـ.

16- «الأحكام في أصول الأحكام»: سيف الدين الآمدي، تعليق عبد الرزاق عفيفي، مطابع النور بالرياض، ط. الأولى، 1387هـ.

17- «الأخبار الطوال»: أحمد بن داود الدينوري، تحقيق: عبد المنعم النمر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط. الأولى، 1960م.

18- «الاختصاص»: محمد بن النعمان المفيد، المطبعة الحيدرية، النجف، 1390هـ.

19- «الآراء الصريحة لبناء قومية صحيحة»: محمود الملاح، ضمن مجموع السنة، بدون إشارة لمكان الطبع أو تاريخه.

20- «الإرشاد إلى قواطع الاعتقاد»: أبو المعالى عبد الملك الجويني، مطبعة السعادة، مصر، 1369هـ.

21- «الأرض والتربة الحسينية»: محمد حسين آل كاشف الغطاء (معاصر) دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

22- «الاستبصار»: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: حسن الخرسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط. الثانية، 1390هـ.

23- «الإسلام سبيل السعادة والسلام»: محمد الخالصي، مطبعة دار السلام، بغداد، ط. الثانية، 1395هـ.

24- «الإسلام على ضوء التشيع»: حسين الخراساني (معاصر) بدون ذكر للمطبعة، أو تاريخ الطبع.

25- «الإسلام فوق كل شيء»: محمد الخالصي، مطبعة النجاح، بغداد، 1378هـ.

26- «الأصول العامة للفقه المقارن»: محمد تقي الحكيم (معاصر) دار الأندلس، ط الثانية، 1979م.

27- «الأصول من الكافي»: محمد بن يعقوب الكليني، تعليق: علي الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، 1388هـ.

28- «الاعتصام بحبل الله»: محمد الخالصي، المطبعة العربية، 1374هـ.

29- «العبر وديوان المبتدأ والخبر»: (تاريخ ابن خلدون): عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، دار الكتاب اللبناني للطباعة، 1957م.

30- «العقيدة والشريعة في الإسلام»: اجناس جولد تسيهر ترجمة وتعليق: محمد يوسف موسى وزميلاه، دار الكتاب العربي، مصر، ط. الثانية.

31- «العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ»: صالح بن مهدي المقبلي، ط. الأولى، 1328هـ.

32- «الفرق المفترقة»: عثمان بن عبد الله الحنفي، تحقيق: بشار قوتلوآي، ط. أنقرة

33- «الفرق بين الفرق»: عبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة المدني، القاهرة.

34- «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: علي بن أحمد بن حزم، مطبعة محمد علي صبيح القاهرة، 1384هـ (بهامشه الملل والنحل للشهرستاني).

35- «الفكر الإسلامي والمجتمعات المعاصرة»: محمد البهي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط. الثانية، 1395هـ.

36- «الفوائد المجموعة»: محمد بن علي الشوكاني، بتحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.

37- «القاموس السياسي»: أحمد عطية الله، دار النهضة العربية، القاهرة، ط. الثالثة، 1968م.

38- «الكاشف في معرفة من له رواية الكتب الستة»: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عزت عطية، موسى محمد علي دار النصر للطباعة، ط. الأولى، 1392هـ.

39- «اللباب في تهذيب الأنساب»: عز الدين أبو الحسن على بن الأثير، مكتبة القدس، 1357هـ.

40- «المذكرات»: محمد كرد علي، مطبعة الترقي، دمشق، 1949م.

41- «المستشرقون»: نجيب العقيقي، دار المعارف بمصر، 1964م.

42- «المعتمد في أصول الدين»: محمد بن الحسين بن الفراء، تحقيق: وديع حداد، المطبعة الكاثوليكية، 1974م.

43- «المغني في الضعفاء»: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة البلاغة، حلب ط. الأولى، 1391هـ.

44- «المقاصد الحسنة»: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، صححه وعلق عليه: عبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، 1399هـ.

45- «الوافي بالوفيات»: صلاح الدين خليل الصفدي، باعتناء س. ديدرينغ، دار فرانز شتايز بفيسبادن، 1381 – 1400هـ.

46- «الوحدة الإسلامية بين الأخذ والرد»: محمود الملاح، مطبعة الهلال، بغداد 1370هـ.

47- «الوحدة الإسلامية» أو (التقريب بين المذاهب السبعة): (مقالات مختارة من مجلة دار التقريب رسالة الإسلام) جمع وترتيب: عبد الكريم الشيرازي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1395هـ.

48- «الوشيعة في نقد عقائد الشيعة»: الناشر: محمد سهيل، لاهور، باكستان، 1399هـ.

49- «إلى المجمع العلمي العربي بدمشق»: عبد الحسين الموسوي (معاصر) مطبعة النعمان، النجف، 1387هـ.

50- «إنما المؤمنون إخوة»: عبد الله آل علوي الحسن (نصيري معاصر) مطبعة الإرشاد اللاذقية 1357هـ.

51- «أهل البيت»: محمد جواد مغنية (معاصر) مكتبة الأندلس، بيروت، 1956م.

52- «أوائل المقالات في المذاهب المختارات»: محمد بن النعمان المفيد، تعليق: فضل الله الزنجاني، المطبعة الحيدرية، النجف، ط. الثالثة، 1393هـ.

53- «تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة»: عبد الله فياض (معاصر) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط. الثانية،

1395هـ.

54- «طبقات الحفاظ»: جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، تحقيق: على محمد عمر، طبعة الاستقلال، ط. الأولى، 1393هـ.

55- «طبقات الحنابلة»: أبو الحسن محمد بن أبى يعلى، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1371هـ.

56- «طبقات الشافعية الكبرى»: عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، محمود الطناحي مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط. الأولى، 1383هـ.

57- «ظلام من العرب»: محمد الغزالي، دار الكتاب العربي، مصر، ط. الأولى، 1375هـ.

58- «عصمة الأنبياء»: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، مطبعة الإرشاد، حمص.

59- «عقائد السلف»: تحقيق: علي سامي النشار، عمار الطالبي، منشأة المعارف، الإسكندرية.

60- «عقيدة الشيعة»: دوايت م دونلدسن، تعريب ع م، مطبعة السعادة.

61- «عقيدة أهل السنّة»: أحمد ابن تيمية الحراني، تعليق: عبد الرزاق عفيفي مكتبة أنصار السنة، القاهرة.

62- «علماء ومفكرون عرفتهم»: محمد المجذوب، دار النفائس، ط. الأولى 1397هـ.

63- «علوم الحديث»: عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، 1386هـ.

64- «عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد»: إبراهيم فصيح بن صبغة الله بن الحيدري، مطبعة البصري.

65- «عون المعبود شرح سنن أبي داود»: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق: عبد الرحمن صادق، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط. الثانية، 1388هـ.

66- «عيون الأنباء في طبقات الأطباء»: أبو العباس أحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة، تحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1995م.

67- «غاية الأماني في الرد على النبهاني»: أبو المعالي محمود شكرى الألوسي، ط. الثانية، 1391هـ.

68- «غاية النهاية في طبقات القراء»: محمد بن محمد الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثالثة، 1400هـ.

69- «فتح الباري شرح صحيح البخارى»: أحمد بن على بن حجر العسقلاني، رئاسة إدارات البحوث العلمية والدعوة والإرشاد، السعودية.

70- «فتح القدير»: محمد بن علي الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط. الثانية، 1393هـ.

71- «فتح المغيث شرح ألفية الحديث: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، مطبعة العاصمة، 1388هـ.

72- «فجر الإسلام»: أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. العاشرة، 1969م.

73- «فقه الشيعة الإمامية ومواضع الخلاف بينه وبين المذاهب الأربعة»: علي أحمد السالوس مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط. الأولى، 1398هـ.

74- «فيض القدير شرح الجامع الصغير»: محمد بن عبد الروؤف المناوي، دار المعرفة، بيروت، ط. الثانية، 1391هـ.

75- «قواعد عقائد آل محمد»: محمد بن الحسن الديلمي، مطبعة السعادة، مصر، 1950م.

76- «كشف أسرار الباطنية»: محمد بن مالك الحمادي اليماني، تصحيح: زاهد الكوثري مطبعة الخانجي، ط. الثانية، 1375هـ (مع كتاب التبصير في الدين).

77- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»: إسماعيل بن محمد العجلوني، تصحيح وتعليق: أحمد القلاش، مكتبة التراث الإسلامي.

78- «كيف نفهم الإسلام؟»: محمد الغزالي، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

79- «كيفية الرد على الروافض»: أحمد زيني دحلان، دار إحياء الكتب العربية، 1921م. ضمن مجموعة ثلاث رسائل علمية نشرها محمد علي حسين.

80- «لا سنة ولا شيعة»: محمد علي الزعبي، دار العلم للملايين، بيروت، 1961م.

81- «لسان العرب»: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، المطبعة الأميرية، 1303هـ.

82- «لسان الميزان»: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند ط. أولى، 1329هـ.

83- «لمعة الاعتقاد»: عبد الله بن أحمد بن قدامة، المطبعة السلفية، القاهرة، 1370هـ.

84- «مجموعة الرسائل الكبرى»: أحمد بن تيمية، المطبعة العامرة الشرقية بمصر، ط. الأولى، 1323هـ.

85- «مختار الصحاح»: محمد بن أبي بكر الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الأولى، 1979م.

86- «مختصر أخبار الخلفاء»: علي بن أنجب بن الساعي، المطبعة الأميرية، ط الأولى، 1309هـ.

87- «مذاهب الإسلاميين»: عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، ط. الأولى، 1973م.

88- «مذاهب التفسير الإسلامي»: جولد تسيهر، مطبعة السنّة المحمدية، 1374هـ.

89- «معجم الأدباء»: أبو عبد الله ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

90- «معجم المؤلفين»: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي بيروت.

91- «معجم مقاييس اللغة»: أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط. الثانية، 1389هـ.

92- «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»: أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعري، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط. الثانية، 1389هـ.

93- «مقالات الكوثري»: محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأندلس، حمص، 1388هـ.

94- «من نهر كابل إلى نهر اليرموك»: أبو الحسن علي الندوي، دار الإيمان، بيروت، ط. الثانية، 1396هـ.

95- «ميزان الاعتدال»: محمد بن أحمد الذهبي، دار إحياء الكتب العربية، ط. الأولى، 1382هـ.

96- «نشأة الشعرية وتطورها»: جلال محمد موسى، دار الكاتب اللبناني، بيروت، ط. الأولى، 1395هـ.

97- «نشأة التشيع وتطوره والأسس التي يقوم عليها»: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.

98- «نشأة الشيعة الإمامية»: نبيلة عبد المنعم داود، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1968م.

99- «نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام»: علي سامي النشار، دار المعارف، ط. السابعة، 1978م.

100- «نشأة الفلسفة الصوفية وتطورها»: عرفان عبد الحميد فتا، المكتب الإسلامي، بيروت، 1394هـ.

101- «نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية»: أحمد محمود صبحي، دار المعارف بمصر 1969م.

102- «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب»: أحمد بن محمد المقري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط. الأولى، 1367هـ.

103- «وفيات الأعيان»: أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com